بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية

Political Development in Jordanian Society: from a Point of View of Jordanian Political Elite

إعداد الطالبة

منى بركات الربيع

(2003770003)

إشراف

الأستاذ الدكتور فهمي الغزوي

1429هـ-2008م

التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية

إعداد

منى بركات هزاع الربيع

بكالوريوس علم إجتماع، جامعة اليرموك، 2003

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الاجتماع في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور فهمي سليم الغزوي .... مشرفاً

أستاذ في علم الاجتماع، جامعة اليرموك

الدكتور محمد يوسف الرواش .... عضواً

أستاذ مشارك في الإحصاء، جامعة اليرموك

الدكتور منير عبدالله كرادشه .... عضواً

أستاذ في علم الاجتماع، جامعة اليرموك

الدكتور محمد عبدالكريم الحوراني .... عضواً

أستاذ في علم الاجتماع، جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

2008/7/17

الإهداء

إلى الله الذي رحمني بإتمام هذه الدراسة

إلى الساكنين في قلبي

أمي وأبي

يرحمهم الله

الشكر والتقدير

الشكر لله على إتمام هذه الدراسة.

وأشكر أساتذتي الأفاضل

الأستاذ الدكتور فهمي الغزوي مشرفاً لصبره وتوجيهه لي طوال سنوات دراستي في قسم علم الاجتماع.

الدكتور إدريس العزام، والدكتور محمد الحوراني، والدكتور محمد الرواش لمساعدتهم لي وتوجيههم لي في إعداد دراستي.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى حضرة أخي العزيز عبدالله بركات الربيع الذي مد لي يد العون المادي والمعنوي لإتمام هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر إلى زوجي، إخوتي وأخواتي، وزميلاتي في الدراسة لدعمهم المعنوي في فترة كتابة هذه الدراسة.

وأشكر كل من ساهم في إتمام هذا الجهد وسهل علي توزيع الاستبانات فداء الربيع، والزملاء في مجلس الأعيان ومجلس النواب، ومدراء مكاتب الوزراء في الوزارات الأردنية.

قائمة المحتويات

الموضوع | الصفحة

فهرس الجداول

الملخص باللغة العربية

الربيع، منى بركات، التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2008. (المشرف: أ.د. فهمي الغزوي).

تبحث هذه الدراسة غايات التنمية السياسية وآلياتها ومعوقاتها من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني. وعلاقة خصائص وخلفية المبحوثين بغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية. وقد جمعت بيانات هذه الدراسة من خلال الاستبانات التي طبقت على عينة مكونة من (103) نائب وعين ووزير حاليين وسابقين. تم اختيارهم بطريقة قصدية من بين ممثلي السلطان (التنفيذية والتشريعية) الحاليين والسابقين.

وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن غايات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية تتمثل في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي وبناء الديمقراطية وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع وتحقيق المشاركة السياسية والفصل بين السلطات وتحقيق التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة لآليات التنمية السياسية فتتفق النخبة السياسية على مساهمة وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات وكافة مؤسسات المجتمع المدني في تنامي الأجواء الديمقراطية بنشر الوعي السياسي والثقافة السياسية وتكوين اتجاهات الرأي وتشجيع المشاركة السياسية. ويمكن تحديد معوقات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية بضعف الرسالة الإعلامية، شيوع حالة من الإحباط حول التجربة الحزبية بضعف قدرة الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياسية وسيطرة العلاقات التقليدية ووجود معيقات تشريعية. أما بالنسبة للعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية فهي تتمثل في غياب التهديد الأمني للأردن بعد الانقطاع النسبي للعلاقات الخارجية للأحزاب وسيادة القانون والاستقرار السياسي والشروع بالتنمية الاقتصادية وتوافر الهيكل السياسي للدولة

الأردنية. ومن نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين خلفية وخصائص المبحوثين وغايات التنمية السياسية وآلياتها ومعوقاتها والعوامل المحلية التي أملت ضرورتها.

وعلى ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بتطوير البرامج الإعلامية للحث على المشاركة السياسية، وتعزيز دور الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في تحقيق التنمية السياسية والعمل على تجاوز معوقات التنمية السياسية وتشجيع الدراسات حول جوانب موضوع التنمية السياسية، وضرورة موائمة الظروف الداخلية مع التحولات العالمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، النخبة السياسية.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

مقدمة:

يرتبط علم الاجتماع بعلم السياسة بعلاقة وثيقة كسائر العلوم الاجتماعيـــة والإنـــسانية، حيث أن ميدان علم الاجتماع يتسع ليشمل كافة العلوم الاجتماعية لاهتمامه الشديد بدراسة قضايا الإنسان ومشكلاته، ودراسة الظواهر الاجتماعية الناجمة عن تفاعل وتعامل الناس مع بعـــضهم البعض.

ففي حين أن علم السياسة يهتم بدراسة ظاهرة القوة والسلطة والعلاقة بين الشعب والدولة من ناحية الحقوق والواجبات مع الإشارة إلى المؤسسات السياسية من حيث وظائفها وأهـــدافها القريبة والبعيدة (الحسن، 2005)، فإن علم الاجتماع يزود علم الـــسياسة بالحقـــائق والقـــوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسيراً علمياً وعقلانياً (الحسن، 2005)، فمن هنا تظهر حاجة علم السياسة لعلم الاجتماع حيث أنهما يكملان بعضهما البعض في دراسة المجتمع الإنسان بأكمله في تفاعلاته وعلاقاته ونظمه ومؤسساته والمحافظة على استمرار بقائه وتطوره،مما ادى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي وهو العلم المعنـــي بدراســـة الظـــواهر الـــسياسية دراســـة سوسيولوجية .

والتنمية السياسية كمفهوم نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة (هيجوت، 2001) فحريّ بعلم الاجتماع السياسي تناول هذا المفهـــوم بالدراســـة والتحليل من أجل تحديد ملامحه وأهدافه ومعوقاته الأساسية، لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

ظهرت التنمية السياسية كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع إلى حيز الوجود، وحظيت باهتمام الباحثين في ستينات القرن الماضي، وقد بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات (الزيات، 2002).

يقترن مفهوم التنمية السياسية بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمع، من حيث التخطيط والتعبئة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الأفراد لتطوير المجتمع، وتسعى التنمية السياسية إلى تحقيق الدولة القومية من خلال التغلب على معوقاتها المتمثلة في تحقيق البناء الديمقراطي وتنمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وتحقيق الاستقرار الداخلي للدولة وعدم الخضوع لنير الاستعمار والابتعاد عن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والتخلص من التبعية السياسية للدول المتقدمة والإصلاح السياسي والإداري والقانوني والانسجام الحزبي، ونشر الوعي السياسي لدى الأفراد في المجتمع، حيث أنها جميعاً نقاط مهمة في مسيرة التنمية الشاملة للمجتمع.

نال مفهوم التنمية السياسية الاهتمام الكبير على الساحة الدولية إلا أنه كان يمثل الجانب المهمل في الدراسات العربية التنموية على الرغم من حاجة المجتمعات العربية إلى الاهتمام بدراسة التنمية السياسية بصورة جدّية لأنها مجتمعات ما زالت تابعة بنظمها الاقتصادية والسياسية والثقافة والاجتماعية للدول المتقدمة نتيجة الاستعمار الذي خيم عليها لفترات طويلة، ولم يمنحها الاستقلال التام حتى غرس فيها بذرة التخلف الذي يؤهلها لتكون مستعمرة من جديد وبأسلوب جديد.

وعلى الصعيد المحلي فإن المجتمع الأردني لا يتميز عن غيره من المجتمعات العربية بما يجعله غير معنياً بتحقيق التنمية السياسية ولذلك ففي عام 1993 وبأمر ملكي نمت الحكومة الأردنية مسعى التنمية السياسية إيماناً منها بأهميتها في دعم المسيرة التنموية وتدعيم دور الشعب في هذه المسيرة التي لا تتوقف عند حدٍ معين أو فئةٍ معينة من المجتمع، بل أنها تتجلى في دعم الوعي والمشاركة الشعبية، فتم إنشاء وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية حتى تتولى إدارة عملية التنمية السياسية.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن مفهوم التنمية السياسية ما زال يعتريه النقص لأنه لم يتم تناوله بشكل جدي من قبل العلماء والباحثين المختصين على الرغم من اتساع دوائر البحث العلمي وتغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية وتطور منهجيات البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع (الزيات، 2002).

ونتيجة لحداثة وعدم وضوح غايات التنمية السياسية وأهدافها ومعوقاتها والعوامل المؤثرة فيها على الصعيد المحلي، وكان الداعي لقيام الدراسات المتخصصة في هذا المجال لإثراء المكتبة العربية بالمراجع المتخصصة لنشر الوعي السياسي وتحقيق الغاية المنشودة في المشاركة الشعبية القائمة على العلم والدراية.

مشكلة الدراسة:

يختلف الباحثون والدارسون –في مجال التنمية السياسية– اختلافاً بيناً حول تحديد مفهوم التنمية السياسية ودلالته وفحواه. فمنهم من يرى أنها شرط مسبق لتحديد التنمية الاقتصادية. ومنهم من يطابق بينها وبين التحديث السياسي. وهناك أيضاً من يقصر دورها على بناء الدولة القومية، أو بناء الديمقراطية وتحقيق مزيد من المشاركة السياسية، أو تدعيم قدرات النسق السياسي من أجل إحداث التغير المنتظم والاستقرار، فضلاً عن أولئك الذين يحصرون جهدها لتطوير الثقافة السياسية للمجتمع. (الزيات، 1995).

إن تزايد الاهتمام مؤخراً بالتنمية السياسية من جهة صانعي السياسة في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام. وبالإضافة إلى ملاحظة الباحثة، تنامي الميل الحكومي في المجتمع الأردني للاهتمام بالتنمية السياسية ومحاولة نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي ودعم المشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية. دفع الباحثة إلى إجراء دراسة ميدانية حول موضوع التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية وذلك لأن هذه النخبة

أساس اختيارها الشعب فهي تمثل الشعب وتوصل صوته للحكومة. ولأنها تمسك بزمام الأمـر السياسي في المسائل التشريعية والتنفيذية في المجتمع. فهي المخولة بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتحقيق التنمية السياسية مثل قانون الاجتماع وقانون الانتخاب وحرية الصحافة ... الخ. بالإضافة إلى أنها تمثل قطاعات متعددة من الشعب الأردني. من هنا برزت الحاجة للأخذ برأي النخبة السياسية في المجتمع الأردني . فبرز في ذهن الباحثة تساؤل عن دلالة وفحوى التنميـة السياسية في المجتمع الأردني، وقد تمحورت مشكلة الدراسة حول سؤالين رئيسيين يتفرع عـن كل واحد منهما العديد من التساؤلات، وفيما يلي بيانها:

السؤال الأول: ما هو مفهوم التنمية السياسية والتحديات التي تعتريها؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما غايات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية؟
2. ما آليات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية؟
3. ما معوقات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية؟
4. ما العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية من وجهة نظـر النخبـة السياسية الأردنية؟

السؤال الثاني: ما علاقة خصائص وخلفية المبحوثين بمفهوم التنمية السياسية؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما علاقة المتغيرات الشخصية (الجنس والعمر) بغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني؟

2. ما علاقة المتغيرات الاجتماعية (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، العمل السابق، العمل الحالي) بغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني؟

3. ما علاقة المتغيرات الاقتصادية (الدخل الشهري) بغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني؟

4. ما علاقة المتغيرات السياسية (الخبرة في العمل السياسي، الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني) بغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة:

في الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بالتنمية السياسية وشهد العالم مرحلة من المستجدات والتحولات وخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المواطن في العملية السياسية. وبما أن المجتمع الأردني يواكب هذه التحولات كان عليه الانتقال بالوضع السياسي إلى مرحلة التغيير في مجال التنمية السياسية. حيث أنه مجتمع لا يعيش بمعزله عن العالم الخارجي الذي شرع بحركة التغيير هذه.

وتعمل التنمية السياسية على توجيه وإرشاد المجتمع من خلال المشاركة الشعبية الواسعة وتحقيق المساواة والرضى الاجتماعي إلى تحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات / مؤسسات وبنى المجتمع، والخروج به من حالة الركود والتقليدية إلى حالة الدينامية والرفاه الاجتماعي والحداثة المبتغاة في إطار عملية تنموية مقصودة من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة والمدروسة من قبل المتخصصين التي تكفل هذه النقلة، بحيث تنبثق من أيديولوجية المجتمع بأكمله بما يكفل تلك الغاية.

وبناءً على ما سبق فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها دراسة تحاول الوصول إلى وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية حول غايات التنمية السياسية وأهدافها وآليات عملها والتحديات التي تعتريها والعوامل المحلية التي أملت ضرورتها، ذلك لأن التنمية السياسية من الموضوعات المهمة التي طرحت في الآونة الأخيرة في الساحة الأردنية بشكل خاص ولها اهتمامها في الساحة الدولية بشكل عام، إلا أن الدراسات التي تناولتها هي دراسات قليلة، ولا تثري المكتبة العربية بالمراجع الموفية بحق هذا الموضوع، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع بكلية الدراسات العليا في جامعة اليرموك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على غايات وآليات التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية من حيث:

1. تحديد غايات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية.
2. معرفة الآليات والأدوات التي تقوم عليها التنمية السياسية وكيفية تحقيقها من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية.
3. الوقوف على معوقات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية.
4. معرفة العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية.
5. بيان علاقة بعض المتغيرات الشخصية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية في غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورتها.

المفاهيم النظرية:

التنمية السياسية: هناك العديد من التعريفات النظرية للتنمية السياسية اختلفت باختلاف المنظرين لها ومنها:

أ- التنمية السياسية: هي عملية تفاعل مستمرة بين جملة العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد إلى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية غريبة عليه، وليست محاولة للتشبه بالمجتمع الغربي أو الشرقي وليست هي عملية تحديث سياسي أو مجرد عملية تقليد أعمى، أو تطبيق حرفي لتجربة مجتمع معين داخل مجتمع آخر، بحيث تنتفي الهوية الحضارية للمجتمع (الزيات، 2002، ص 113).

ب- ويعرفها أصحاب المدخل القانوني، هي عملية دينامية تتبنى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، ذي أبعاد تقدمية بشكل أو بآخر (الزيات، 2002: 12).

ج- وتعرف على أنها التطور الايجابي للإنسان والموارد والانجازات فرداً أو جماعة أو مجتمع، وذلك عن طريق صياغة علاقة ايجابية بين الرؤية النظرية للحركة الاجتماعية (نظرية، أو فلسفة، أو عقيدة، أو ميثاق عام) وبين التعبير عن هذه الرؤية قانونياً ومؤسسياً ومسلكياً (النقرش، 2006).

د- وقد عرفها روبرت باكنهام: باعتبارها مشروعاً مناهضاً للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي (هيجوت، 2001).

النخبة السياسية

مفهوم النخبة: تستخدم النخبة اصطلاحاً للدلالة على الجماعة الأكثر قوة ونفوذاً أو تأثير في المجتمع وعادة يقصد بها النخبة الحاكمة (منصور، 204).

ويقوم مفهوم النخبة على أساس وجود جماعات متميزة في كل مجتمع سواء أكانت هذه الجماعات هي التي تتولى شؤون الحكم وإصدار القرارات العليا داخل المجتمع على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أو غيرهما من المجالات، أو جماعات مؤثرة قادرة على التأثير على صناعة القرارات بحكم مواقعهم وقدراتهم العلمية أو التربوية أو الاقتصادية وهم ما يطلق عليهم مشكلو القرارات، يذهب رواد علم الاجتماع السياسي في ايطاليا إلى أنه من المحتم أن ينقسم كل مجمع إلى طبقة حاكمة وهي ما يمكن أن نطلق عليها النخبة السياسية وعددها قليل نسبياً والى طبقة محكمة (السمالوطي، 1978).

وترتبط عملية التنمية السياسية ارتباطاً كبيراً بنوعية النخبة السياسية وخصائصها وأسلوب تقلدها للسلطة وهي على شكلين:

أ. نخب قائمة على أساس معايير منسوبة (كالطائفة، أو الطبقة أو العرق أو الدين أو الورثة السياسية .... الخ.

ب. ونخب قائمة على أساس الانجاز والمكانة والخصائص التي يكتسبها الشخص بعمله كالخبرات والحصول على ثقة الشعب من خلال الانتخابات (السمالوطي، 1978).

المفاهيم الإجرائية:

1. التنمية السياسية: "باعتبار أن التنمية السياسية آلية وليست غاية" يقصد بهذا المفهوم لغاية هذه الدراسة مجموعة الأسس التي تقوم عليها التنمية السياسية والغايات التي تنشد تحقيقها في المجتمع الأردني من تعزيز قيم الانتماء والديمقراطية، والمساواة، والجدارة، وتفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث التنفيذية، والتشريعية والقضائية، وتعزيز خصال الشخصية الوطنية الأردنية، والتوعية السياسية وتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار

السياسي لتحقيق القدر الأكبر من المساواة في المجتمع، وبناء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي للدولة، بما يكفل نجاح التنمية الشاملة للمجتمع.

2. النخبة: هي الفئة التي تستهدفها هذه الدراسة من صانعي القرار السياسي في المجتمع الأردني (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية) من النواب، والنواب السابقين والأعيان، والأعيان السابقين، والوزراء، والوزراء السابقين.

3. آليات التنمية السياسية: ويقصد بهذا المفهوم لغاية هذه الدراسة التشريعات والقوانين المؤطرة التي تقوم عليها التنمية السياسية في مسيرة انجازها سواء كانت نظرية أم واقع، من خلال الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات الشبابية والنسائية ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات التعليمية.

4. معوقات التنمية السياسية: ويقصد بهذا المفهوم لغاية هذه الدراسة جملة الأوضاع التي تعرقل مسيرة التنمية السياسية ولا تساهم في إنجاحها والتي تتضمن ضعف الحياة الحزبية، ضعف المشاركة الشعبية، وضعف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وجود معيقات قانونية مثل قانون الانتخاب وقانون الاجتماعات، وضعف الأسس الشعبية المتعلقة بالترشيح والانتخاب، حيث أنها مستمدة من عقلية تقليدية لا تمكن البرلمان من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية السياسية، ووجود ثقافة ترفض الرأي الآخر وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية.

5. العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية: ويقصد بهذا المفهوم لغاية هذه الدراسة جملة العوامل والظروف المحلية التي مهدت الطريقة لاتجاه الحكومة الأردنية نحو عملية التنمية السياسية، حيث أن وجود الاستقرار في النظام السياسي وسيادة القانون

وتوافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية من أهم المرتكزات التي سمحت بسلوك مسيرة التنمية السياسية وتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتدعيم الديمقراطية وتنظيم عمل الأحزاب بتوجهيها الوجهة الصحيحة مما يؤكد وجود الانفتاح السياسي في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم

الخلفية التاريخية:

اتجه التغير الاجتماعي في شرق الأردن في الفترة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولغاية العشرينات من القرن العشرين نحو الاستقرار والاستيطان، والتحول من النمط البدوي الرعوي إلى الاستيطان وامتلاك الأرض وتوسيع حيازات الأرض وتقسيم العمل وتوفير الأمن والاستقرار (الحمارنة، 2003).

وفي عام 1921 تشكلت إمارة شرق الأردن وظهر مفهوم السيادة وإحلال كيان سياسي موحد عوضاً عن مجموعة الدول العربية التي أقيمت أثناء فترة الانتداب، وظهرت النخب بعد وجود الإطار السياسي الوطني، وكانت النخب على أساس عشائري، ونخب أخرى إدارية وعسكرية، وتم استبعاد النخب عن الإدارة حتى عام 1928، حيث تم عقد المعاهدة الأردنية البريطانية وأعيدت النخب ولكن بتوليتهم مناصب ثانوية، وبعد خروج الاستقلاليين بقي الصراع بين النخب والحكومة وسلطات الانتداب، ولم تجد النخب المحلية مجالاً لتفرض وجودها فلم يتشكل سوى حزب واحد هو حزب الشعب 1927، وبقيت النخب المحلية في مكانة هامشية (الحوراني، 2003).

بعد تشكيل الإمارة واستقرار الحياة الاجتماعية بشكل عام في شرق الأردن، أخذت التغيرات في الحياة الاجتماعية تزداد مع حدوث ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وانتشار التعليم والوعي السياسي، وحدوث تغيرات سكانية في المنطقة وبشكل خاص في عمان كونها مركز الإمارة (عثمان، 2003).

وكانت الطفرة في حياة المدينة بعد الحرب العالمية الثانية – بداية الخمسينات، حيث أقيمت أنماط سكانية متباينة الخلفيات بعد الهجرات القسرية من الضفة الغربية والزيادة الطبيعية المرتفعة والهجرات الطوعية بقصد العمل والانتفاع من الوجود بالعاصمة، فتباينت الأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية لتلك الجماعات، فاتسعت المدينة مكاناً وسكاناً ولم يرتبط ذلك النمو بعملية التحضر، بقيت العلاقات التقليدية والقيم العشائرية والجهوية موجودة، ولكن تبدلت العلاقات من تقليدية إلى طوعية مثل النقابات والأحزاب، وتداخل الانتماء ما بين التقليدي والحديث، وبرزت المؤشرات التنموية من خلال تطور التعليم والصحة (عثمان، 2003).

تشكل الوعي السياسي نتيجة تطور التعليم وزيادة التحضر وتنوع الاقتصاد وانتشار الأفكار نتيجة توسع وسائل الإعلام، الذي أفضى إلى ظهور المعارضة السياسية (قومية عربية؛ مرتبطة بالحركة القومية العربية التي كان الأردن جزءاً منها)، في تلك الفترة كانت المشاركة شعبية قومية وكان للحزب قيمته في تدعيم القومية والوحدة العربية فكانت المعارضة السياسية القومية ضد قطرية الدولة بعدما انصب اهتمامها بالقضية الفلسطينية ومن ثم ظهر تعريف الدولة الهاشمية وتشكلت الأحزاب السياسية المعارضة وانتشرت بشكل كبير بعد كسب التأييد الشعبي الكبير (محافظة، 2003).

وفي الفترة ما بين 1957-1967 عجزت المعارضة عن كسب الجماهير الأردنية والتفاعل معها، بسبب فرض الأحكام العرفية في البلاد. وحظر النشاط الحزبي، والقمع الشديد الذي مارسته السلطة ضد الحزبيين ومنع توظيف الحزبيين وتشويه صورتهم في وسائل الإعلام الأردنية واتهامهم بالعمالة للأجنبي والارتباط بالخارج ذلك بعدما ربطت أحزاب المعارضة مصيرها بمصير العمل الفدائي واندمج معظمها في تنظيماته العسكرية والسياسية (محافظة، 2003).

وفي عام 1961 تأثرت تركيبة المجالس النيابية لتلك الإجراءات فلم يشترك فيها الحزبيون ذوي الانتماءات القومية واليسارية الذين شاركوا بفعالية منذ وحدة الضفتين عام 1950

فكانت هذه المجالس حتى عام 1976 تضم في غالبيتها الزعامات التقليديـــة وشـــيوخ العـــشائر (الخزاعلة، 2003).

استمر ذلك الوضع حتى عام 1989 حيث تم إلغاء الأحكام العرفية بفعـــل المعارضـــة القوية وعلى رأسها النقابات المهنية والتي نجحت في استغلال أحداث نيسان 1989 (محافظـــة، 2003)، فعادت الحياة الحزبية من جديد، إلا أن هذه الأحزاب عادت بشكل صوري فقط فلم يعد لديها ذلك التأييد الشعبي ولا تلك النشاطات الهامة، حيث اقتصر اهتمام الأحزاب على الأهـــداف السياسية متناسية القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وبالأخص بعـــد عـــام 1993 بتبني الأردن المسار الديمقراطي، واخذ اهتمام الأحزاب يتزايد بمقاعد البرلمان لتحقيـــق المصالح الحزبية الخاصة أو العشائرية بعيداً عن الهدف الأسمى للحزب وهو المصلحة الشعبية والمواطنة (الحوراني، 2003).

شهدت الساحة الأردنية خلال السنوات (1993-1998) تراجعاً ملحوظاً عـــن التحـــول نحو الديمقراطية ما يزال مستمراً حتى اليوم، واتضح ذلك بتعديل القوانين التي ضمنت عمليـــة التحول نحو الديمقراطية مثل قانون الانتخاب العام وقانوني المطبوعات والنشر وغيرها. وعادت السلطة التنفيذية تؤكد هيمنتها على السلطتين التشريعية والقضائية، وكثر التضييق على نـــشاط المعارضة السياسية مثل: حظر المهرجانات، والمظاهرات، واعتقال بعض قـــادة المعارضـــة. وإغلاق عدد من الصحف في أعقاب صدور قانون مطبوعات جديد يحد مـــن حريـــة التعبيـــر (محافظة، 2003).

وفي عام 1999 ازداد الاهتمام بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية وتحـــسين مـــستوى الأداء الحكومي ورفع كفاءته (محافظة، 2003)، وفي أواخر عام 2003 طرحت الحكومة وبأمر ملكي في كتاب التكليف لحكومة فيصل الفايز 2003/10/23، حيث استخدم جلالة الملك مفهوم

التنمية السياسية وأكد على أن التنمية السياسية على رأس الأولويات، وتم إنشاء وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية لتحقيق هذا الشعار نتيجة لوجود الإرادة السياسية العازمة لتحقيق التنمية السياسية (منشور وزارة التنمية السياسية، الورشة السادسة بعنوان برنامج الاتصال وقضايا المشاركة الاجتماعية، قضايا برما – جرش2006/9/5).

التنمية السياسية:

تسعى التنمية السياسية على صعيد الفرد والمجتمع لتفعيل المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، حيث أن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية، وانتشار المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً لممارسة الديمقراطية، لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، من خلال مشاركتهم الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري، لأجل توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي (الفريجات، 2005).

ومن أهم متطلبات التنمية السياسية دعم التعددية الحزبية ودعم المؤسسات الديمقراطية، وإطلاق حرية الأفراد في امتلاك الصحف والنشر والإعلام ووسائله المتعددة، إطلاق حرية النقابات المهنية في التنظيم والنشاط ضمن الخط الديمقراطي والمساواة أمام القانون بالنسبة لجميع المواطنين (عثمان، 2004).

ويعتبر التماسك السياسي الداخلي ووجود الاستقرار السياسي وقيام النخب السياسية على أساس الكفاءة، والخبرة والمصلحة العامة، ووجود الاتصال بين النخب السياسية والجماهير وتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية من أهم مؤشرات التنمية السياسية، حيث يرتبط مفهوم التنمية السياسية أساساً بتزايد المشاركة الشعبية في تحديد قياداتها وتشكيل القرارات وتنفيذها ورسم مستقبلها بالشكل الذي تريده.

ويشير (هنتنجتون) إلى أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية متضمنة في عملية التنمية السياسية تتمثل في ترشيد السلطة على أساس معيار الكفاية والمصلحة العامة، تباين الوظائف السياسية، وعدم تركز أو احتكار السلطة بكافة أبعادها في يد هيئة واحدة، والمشاركة السياسية في صنع القرارات (السمالوطي، 1978).

وهناك العديد من المداخل لدراسة التنمية السياسية وهي تتمثل في:

1. المدخل الوظيفي حيث ترتبط التنمية السياسية بعدة مؤشرات ارتباطاً وظيفياً أهمها ظاهرة الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب وانتشار التعليم وانتشار التنظيمات المختلفة على المستوى الاجتماعي، والحرية الاقتصادية على المستوى الاقتصادي (السمالوطي، 1978).
2. المدخل الإداري ترتبط عملية التنمية السياسية بتزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع على أساس أن اتساع نطاق التنظيمات البيروقراطية في كافة المجالات السياسية (كالأحزاب، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية) والاقتصادية (كالمصانع والشركات الكبرى)، والاجتماعية (مثل مؤسسات التعليم والصحة) يعد مؤشراً حقيقياً للتنمية السياسية (السمالوطي، 1978).
3. مدخل الثقافة السياسية، ويمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها تتضمن جانبين أساسيين هما:
   - القيم والاتجاهات والأفكار السياسية.
   - السلوك السياسي من جانب المواطنين أو القيادات.

وترتبط الثقافة السياسية بالتنمية الاجتماعية السياسية (الأسرة، أجهزة الاتصال، المدرسة)، وكذلك ترتبط الثقافة السياسية بمختلف النظم التي يتألف منها المجتمع وبتاريخه أو واقعه التاريخي المعاصر (السمالوطي، 1978).

ويعرف لوسيان باي الثقافة السياسية بأنها مجموعة الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي (القرعان، 2005).

4. مدخل التنظيمات السياسية، حيث يشير وجود مؤسسات المجتمع المدني ومدى تحقق الديمقراطية في تشكيلها وعملها الداخلي وارتباطها بالجماهير، ومدى قدرتها على تعبئة الموارد النادرة (الاقتصادية والبشرية) من أجل مواجهة المشكلات وتحقيق ما تصبوا إليه الجماهير إلى وجود التنمية السياسية (السمالوطي، 1978).

التنمية السياسية والنخب السياسية:

ترتبط عملية التنمية السياسية بالنخب السياسية الحاكمة ارتباطاً قوياً حيث أن النخب السياسية هي التي تمسك بزمام الأمور، فإذا كانت النخب السياسية تقليدية تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة واستمرار وجود البنى العشائرية من شأنها أن تعرقل مسيرة عملية التنمية السياسية بدلاً من أن تدعمها بخبراتها وثقافتها، وبسبب هذا الارتباط الوثيق ما بين التنمية السياسية والنخب السياسية نتطرق للحديث عن نبذة تاريخية للنخب السياسية في الأردن.

لقد نشأت الدولة الأردنية في مطلع العشرينيات من القرن الماضي متجاهلة الأطر الأولية للنخب السياسية والإدارية والعشائرية ذات الطبيعة المحلية، حيث لجأت إلى نخب خارجية في السنوات الأولى من العشرينيات، وقد اعتمدت بصورة أساسية على نخب عربية، عثمانية التكوين، قبل أن تشدد بريطانيا ضغوطها لاستبعاد هذه النخب واستبدالها بنخب تكنوقراطية مستعارة من حكومة فلسطين، وفي هذه الأثناء كان على الأمير عبدالله أن يكسب ولاء الزعامات التقليدية في الريف وشيوخ العشائر بوسائل متنوعة، من أجل تكوين قاعدة اجتماعية لحكمه وتكريس شرعية الحكم، ولم يتحقق له ذلك إلا بعد صدامات وتوترات عدة

امتدت على مدار عقد من الزمان، وطالت علاقته بالنخب التقليدية والمثقفة على حد سواء (الحوراني، 2003).

وفي أواخر العهد العثماني تشكلت نواة النخب المحلية في الأردن في إطار سياقين أساسيين: الأول سياق إداري بيروقراطي والثاني سياق عشائري تقليدي كان الأقوى أثراً وحضوراً، ومع تطور قطاع التعليم وانتشاره، زرعت البذور الأساسية لنخبة محلية مثقفة بدأت تبزغ ثمارها منذ مطلع القرن العشرين، حيث أخذت النخب السياسية المحلية مكاناً لها بدءاً من عام 1923 (الحوراني، 2003).

الفصل الثالث

النظريات والدراسات السابقة

أولاً: نظريات الدراسة:

نظرية التحديث في دراسة النظم السياسية:

تهتم بدراسة كيفية تحديث المجتمعات اعتماداً على تحقيق التنمية السياسية بأبعادها المتعددة والتركيز على تغيير القيم والمعتقدات السياسية التقليدية، وزيادة قدرة الفرد على الحراك وعلى تحقيق الهوية السياسية في المجتمع، والمساواة في الحقوق السياسية، ودراسة تطور النظم السياسية وتطويرها، وعقلانية مؤسسات الحكم، وتركيز القوة (كرو، 2002).

ايميل دور كايم:

يقوم فكر دور كايم أساساً على أن المجتمعات تتطور من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا، وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة إلى مراحل أكثر تعقيداً، وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقييم العمل فيه، هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل مرحلة الصناعة، ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي، والإجماع القيمي (هاريسون، 1998).

ويؤكد دور كايم على أولوية الفرد على المجتمع وأن الحقائق الاجتماعية مفسرة فهي تكتسب معناها من خلال سياقها المحيط، كما ويؤكد دور كايم على أن المجتمع يشكل نسقاً متكاملاً (على غرار الكائن العضوي) محكوم بميكانيزماته الخاصة التي تحدد استقراره وتغيره (ليلة، 2000).

أعطى دور كايم تصوير للطبيعة الأخلاقية للدولة، يؤكد بأن ليس هناك تعارض جوهري بين الدولة الجمهورية وتطور الاتفاق الدولي، أن المثل التي تحملها الفردية الأخلاقية، في أكثر مستوياتها تجريداً، لا ترجع إلى المواطنين حصراً في أمة معينة، وإنما إلى الإنسانية جمعاء، لذلك فمن المحتمل أن يشهد المستقبل نزوعاً نحو إزالة الفروق القومية وأن التوسع في

تقسيم العمل في المحتوى الدولي سوف يؤدي بالتالي إلى نشوء مجتمع فوق قومي (ليلة، 2000).

نظرية إدوارد شيلز

حاول شيلز إعطاء نظرية للتنمية تتعلق أساساً بعلم السياسة، وقد عالج النمو السياسي باعتباره عملية قائمة بذاتها وتخضع لمبادئ خاصة بها، إلا أنه لم ينظر إليه كما فعل الباحثون الآخرون باعتبار النمو جانباً من التطور الاقتصادي والاجتماعي. فهو اهتم بدراسة النظام والعمليات التي تجري داخل النظام السياسي. إضافة إلى الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها النظام السياسي خلال مراحل تطوره (الشريفي، 2007).

أكد "إدوارد شيلز" على أن كل الدول المتخلفة تسعى للوصول إلى هدف مشترك، وهو أن تصبح دولاً عصرية وديناميكية، وديمقراطية، ومتقدمة اقتصادياً، وذات سيادة. وفاعلية في الحياة الدولية. هذا الهدف هو الذي يدفع الدول إلى أن تأخذ بنموذج الديمقراطيات الغربية بعد إجراء التعديلات عليه (الشريفي، 2007).

قدم شيلز تصنيفاً للنظم السياسية فقد صنفها إلى خمسة أصناف أساسية وهي:

1. الديمقراطيات السياسية الحديثة والتي هي هدفاً لكل نظام سياسي تمتاز بكونها تطبق التمايز بين الوظائف مع تخصص البنى. وتواجد نمط من الثقافة السياسية، لا يمكن ممارستها إلا إذا توافقت مع إرادة المواطنين للتمسك بها. وتتميز كذلك باستقرار النخب السياسية وتماسكها وفعاليتها (الشريفي، 2007).
2. الديمقراطيات الوصائية وتمتاز بتركز السلطة لدى الهيئة التنفيذية ولا تمتلك الهيئة التشريعية أي سلطة، أما الهيئة القضائية فهي تابعة وغير مستقلة، والثقافة المدنية ضعيفة وسيادة اتجاهات سياسية تقليدية. والرئيس يحصر اهتمامه بتحقيق

التحديث الاجتماعي والاقتصادي على أمل الوصول إلى الديمقراطية (الشريفي، 2007).

3. الاوليكاركيات المحدثة، ويسودها البنى الحكومية التسلطية وتكون المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ذات طابع تقليدي، ولا يوجد نظام حزبي تنافسي، والنخبة الحاكمة بعيدة عن الشعب بالإضافة إلى أنها تحاول أن تبذل جهدها في سبيل تحقيق التحديث.
4. الاوليكاركيات الكليانية يسود هذا النمط مذهب سياسي تحاول من خلاله النخبة الحاكمة زج الجماهير وتعبئتهم في عملية التنمية السياسية. وفي هذا النمط نلاحظ أن التداخل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واضح.
5. الأوليكاركيات التقليدية ويسود هذا النمط اختلاف واضح ما بين المؤسسات الدينية والعائلية مع انعدام البرلمانات، وهنا يكون الاتصال الاجتماعي ضعيفاً جداً والحكومة المركزية أيضاً ضعيفة، وهي لا تهتم بعملية التحديث والتنمية إلا بالمقدار الذي تكون فيه مضطرة ومرغمة من أجل إدامة بقائها. (الشريفي، 2007).

يؤكد شيلز على دور النخبة الحاكمة في عملية تنبي أي من الأشكال السابقة. ويؤكد شيلز على أنه لا يوجد حتمية للمرور بأي نظام ذكر لأن ذلك يتوقف أساساً على طبيعة المجتمع والأحوال القائمة فيه. (الشريفي، 2007).

تالكوت بارسونز والتطورية المحدثة:

ينظر بارسونز إلى المجتمع نظرة كلية باعتباره نسق حيوي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية المترابطة (الكاشف، 1985) واقترح أن المجتمعات في عملية انتقالها من

المرحلة البدائية إلى المرحلة الحديثة لابد وأن تتوفر فيها صفات عالمية تطورية، أي تطور تنظيمي مهم بما فيه الكفاية لدفع عملية التطور، ويعرف بارسونز الصفة العالمية للتطور بأنها أية مجموعة من البناءات والعمليات التي تزيد من قدرة الأنساق الحية على التكيف (هاريسون، 1998).

ويذهب بارسونز إلى أن بقاء أي مجتمع إنساني مرهون بوجود متطلبات أساسية معينة هي: الدين، والاتصال عن طريق اللغة، والتنظيم الاجتماعي من خلال القرابة والتكنولوجيا، وهي المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع الإنساني، ويؤكد بارسونز على أنه كلما استمرت المجتمعات في التطور، استمرت زيادة التخصص، فيقل معه تغليب المكانات الموروثة على المكانات المكتسبة فتتكون أشكال من الشرعية تظهر الحاجة إليها إذا أريد للنظام الاجتماعي الجديد أن يستمر في البقاء، ويتم الحصول على هذه الشرعية من المؤسسات الدينية (هاريسون، 1998)، فالتنظيم الطبقي والشرعية هما عموميات تطورية، تعمل على زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وتمهد السبيل لتحقيق تقدم أكثر للانتقال إلى مرحلة أخرى (هاريسون، 1998).

وينظر بارسونز إلى الحداثة على أنها نتيجة لوجد ترتيبات اجتماعية جديدة أكثر كفاءة، ونظام بيروقراطي ونقدي متفوقان، وتعتبر الثورة الصناعية مكملة لها جميعاً، إن مفتاح الحداثة هو المعايير العالمية، ويذهب بارسونز إلى أن القانون الإنجليزي العام وتطبيقه في العالم الذي يتحدث الإنجليزية كان العلامة الفارقة بل أهم علامة على وجود المجتمع الحديث. (هاريسون، 1998).

ويرى بارسونز أن الخلل الوظيفي ومعوقات التنمية، يمكن أن تقوم داخل النسق الاجتماعي، وأن يستمر وجودها فترة طويلة، ولكنها تحل نفسها بنفسها، حيث أن التوازن والتكامل هو في الأصل النقطة التي يهدف النسق في مسلكه أن يصل إليها (الكاشف، 1985).

إن التغير عند بارسونز يحدث بصورة تدريجية تلاؤمية أكثر مما يحدث بصورة مفاجئة والتغيرات التي تبدو خطيرة تؤثر بشكل كبير في البناءات الاجتماعية العليا (الكاشف، 1985)، ويحدد بارسونز مصدرين للتغير في النظام، المصدر الداخلي والذي من شأنه التأثير على الحدود داخل النظام (أبو طاحون، 1997)، ويتمثل في النمو الناشئ عن التفاوت البنائي والتباين الوظيفي، والتجديد والاختراع من جانب الأفراد أو الجماعات في المجتمع في النسق الاجتماعي الثقافي (الكاشف، 1985)، والمصدر الخارجي – تلاؤم النسق – مع التغير الخارجي (الكاشف، 1985)، وفيه تكون البداية من أحد النظم الأخرى، والتي ترسم الخطوط الكبرى للمجتمع، وأن المصادر الخارجية للتغير تتوقف على الميل الداخلي للتغير في النظام (أبو طاحون، 1997).

طبق بارسونز نظريته في النسق الاجتماعي على التنظيم، وكشف بعد ذلك عن بناء التنظيمات ووظائفها، وتوصل إلى أن هناك أربعة متطلبات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق أن يواجهها إذا ما أريد له البقاء، اثنان منهما ذو طابع آلي وهما: الموائمة (Adaptation) وتحقيق التكامل (Goal - Attainment) ويتعلقان أساساً بعلاقة النسق ببيئته، أما المطلبان الآخران فهما: التكامل (Integration) والكمون (Latency) ويعبران عن الظروف الداخلية للنسق (الحسيني، 1985)، وعلى التنظيم بوصفه نسقاً اجتماعياً أن يواجه هذه المتطلبات، وأن يضمن لها التحقيق إذا ما أريد تحقيق وظائفه (الحسيني، 1985).

ماكس شيلر –الاتجاه الظاهراتي

اهتم شيلر بالوحدة السياسية وكان يهدف إلى مهاجمة الوضعية وتقديس العلم الذي اعتبره الخاصة المميزة للمجتمع الغربي واعتبره مسؤولاً عن صراعات الحياة الحديثة. وما يوجد بها من أمراض اجتماعية (نعيم، 1979).

يرى شيلر أن وظيفة علم الاجتماع الأساسية يجب أن تكون حل الصراعات الأيديولوجية السائدة في المجتمع عن طريق مساعدة رجال السياسة على إدراك أوجه القصور في وجهات نظرهم وآرائهم. ويؤكد أن العقل يؤثر على الأحداث عن طريق توجيه النوازع القطرية. وهذا التفاعل بين الأحداث الحيوية والمعيارية يتم من خلال وسيط معين يتمثل في الصفوة وهي عبارة عن عدد قليل من الأشخاص يوجهون عملية امتزاج الأحداث المثالية بالأحداث الواقعية. فهم الذين يدركون الجوهر الظاهراتي للأشياء بما لديها من بصيرة نافذة تنتشر هذه البصيرة عن طريق المحاكاة (نعيم، 1979).

ديفيد ماكليلاند (D. Meclelland) نظرية المجتمع المنجز

تقوم نظرية ماكليلاند على أساس أن القوى التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية السريعة، تكمن في الإنسان نفسه في دوافعه الأساسية والطريقة التي ينظم بها علاقاته مع رفاقه (أبو العينيين، 1993) إذ أن المجتمعات تتطور كنتيجة لفعل عوامل سيكولوجية معينة وعندما تتوافر هذه العوامل فإن التغير سوف يأخذ طريقة وعندما تغيب هذه العوامل فسوف يسود الثبات، ويركز ماكليلاند على الأفراد الذين يتمتعون بسمات شخصية فريدة، ويتعامل مع المحددات السيكولوجية التي تدفع الأفراد للعمل والاندفاع للاختراع والاكتشاف (أبو طاحون، 1997)، حيث يدعو إلى الابتعاد عن الاهتمام المطلق بالأحداث الخارجية والاتجاه إلى الاهتمام بالحالات النفسية التي تحدد في الواقع ما يحدث في التاريخ، أما أهم تلك الدوافع المحركة للتاريخ والتنمية عند ماكليلاند فهو "الدافع إلى الانجاز" الذي يعني ميل الشخص إلى تحسين أفعاله باستمرار، وأداء العمل على نحو أكمل (أبو العينيين، 1993).

ويرى ماكليلاند أن إدراك الناس للحاجة إلى التحصيل والرغبة في عمل شيء أفضل وأسرع وأكثر كفاءة، ببذل اقل جهد ممكن (هاريسون، 1998)، كان ذلك معناه أن نشاطاً خلاقاً ونمواً اقتصادياً وثقافياً كبيراً سوف يحدث (أبو العينيين، 1993)، وأن الأشخاص الذين يتصفون بهذه الصفة يشبهون في بعض الجوانب الشخصيات الديناميسة (هاريسون، 998)، ويعتقد ماكليلاند وجود علاقة بين دافع الانجاز وبين عدد متنوع من المؤشرات مثل خطط تعليم الاطفال الصغار، ووجود تخطيط للمستقبل (أبو طاحون، 1997)، حيث أن الدوافع يمكن تعلمها بالرجوع إلى المثيرات الخارجية لأن معظم الدوافع يمكن اكتسابها في الطفولة المبكرة، مما يمكن من تحديد السلوك اللاحق (أبو طاحون، 1997).

ويرى ماكليلاند أن الدول المتخلفة تحتاج إلى إنتاج "منظمين" (Entrepreneurs) أي رجال يتوفر لديهم السلوك التنظيمي (أي المخاطرة، والنشاط الفعال، والمسؤولية الفردية، والمعرفة بنتائج القرارات، واعتبار المال مقياساً للنتائج) لأن هؤلاء هم الذين يحدثون التنمية الاقتصادية الأسرع، ولذلك ينبغي مساعدة الدول المتخلفة في اكتشاف المنظمين من ذوي الحاجة العالية إلى الانجاز ومساعدتهم (أبو العينيين، 1993).

دانييل ليرنر (D. Learner) نظرية المجتمع الانتقالي:

تقوم نظرية ليرنر على أساس أن المجتمعات المتخلفة تحقق التقدم أو التحديث كلما تحقق فيها قدر أكبر من انتشار القيم والعناصر الحديثة (أي الوافدة من خارج المجتمع المختلف أساساً، وعلى وجه التحديد من الغرب) لتحل محل القيم والعناصر التقليدية المحلية (أبو العينيين، 1993)، ويرى ليرنر أن أهم المظاهر الأساسية للتحديث ظهور الشخصية الديناميكية التي تتسم بالعقلانية، والتقمص العاطفي، وهما سمتان تمكنان صاحبهما من العمل والتحرك بكفاءة في

مجتمع متغير، والتقمص العاطفي: هو القدرة على رؤية الذات في موقف الأخـــر (هاريـــسون، 1998).

ويرى ليرنر أن عملية التحديث عبارة عن سلسلة من العمليات التي تؤدي كل منها إلى الأخرى، بدءً من التصنيع، مروراً بالتحضر، واتساع التعليم ثم المشاركة السياسية التي تقـضي بالنهاية إلى تطوير الشخصية الحديثة (Modern) مما يجعل الشخص قادراً على مراجعة قيمه، ومقبلاً على التجديد ومتطلعاً إلى المزيد من المشاركة، وقد اعتمد ليرنر في صناعة نظريته على كم هائل من البيانات الميدانية التي جمعها عن العديد من مجتمعات الشرق الأوسط (أبو العينيين، 1993).

يفترض ليرنر أن عملية التغير هي عمليـــة حتميـــة، وأن التحـديث لـم يتحقـق دون صعوبات، فهناك قيود وضغوط توضع على المؤسسات الحكومية، وقد تكون هناك مشكلات في عملية الضبط الاجتماعي، وعلى مستوى الفرد فإنه سيكون هناك أزمة حتمية خـصوصاً فـــي المرحلة الانتقالية، حيث يتعين على الناس نوعاً ما وأن يكيفوا معتقداتهم العربية الإسلامية، وفقاً لمتطلبات العصر (هاريسون، 1998).

ايزنشتاد (E. Isenstadt):

يقرر ايزنشتاد أن عملية التنمية تتم في ظل نظم سياسية دكتاتورية، وهو يطلق على هذه الحالة (التصدع في التحديث) (Break Downs in Modernization) وهذا يعني عدم مواكبة النظام السياسي أو فشله في مواكبة التحديث الاقتصادي وعدم امتداد التحديث إلى كافة جوانـــب بناء المجتمع، ويؤكد ايزنشتاد على ضرورة نضج الجماهير واكتسابهم القدرات الذاتيـــة علـــى تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات السياسية، إلى جانب توظيف نتائج التنمية الاقتصادية بـــشكل يحقق العدالة الاجتماعية (السمالوطي، 1981).

ويرى ايزنشتاد أن عملية التحديث عبارة عن تغير يسير باتجاه نماذج الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في الفترة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، وأخذت تمتد آنذاك في البلدان الأوروبية الأخرى، حيث أن التحديث حالة غربية، استثنائية في التاريخ بؤرتها الغرب (أبو العينيين، 1993).

لوسيان باي-النظرية السياسية ودراسة العالم الثالث:

وقد أخذ عن لوسيان باي فكرة المساواة والقدرة أو الطاقة والتمايز، ويرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية، كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم هذا، أما القدرة أو الطاقة، فإنها تعكس قدرة النظام – سياسياً وإدارياً – على تبني أهداف ما وتنفيذها ومع ذلك، فإن لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية، تصبح المساواة والقدرة لا قيمة لها، لأنه من خلال المؤسسات الحكومية المنظورة، في مجتمع تفاضلي تصبح للعمليات السياسية مستوى رفيع من القدرة على المساواة الجوهرية بين المشتركين (مهنا، 1991).

وحدد لوسيان باي مفهوم التحديث السياسي بأنه يتضمن العناصر التالية:

1. اتجاه عام نحو المساواة والذي يسمح بمساواة الفرص للمشاركة في الممارسات السياسية والتنافس من أجل الوظائف الحكومية.
2. قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات وعلى تنفيذها.
3. تمايز وتخصيص الوظائف السياسية على الرغم من أن ذلك لا يكون على حساب تكاملها الكلي.
4. علمنة العملية السياسية وفصل الممارسات السياسية عن الأهداف والمؤثرات الدينية (علي، 1985).

كما أكد لوسيان باي على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات التالية: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع (الشريفي، 2007).

ولقد أكد لوسيان باي على أن ما هو جوهري وأساسي في عملية التنمية السياسية يكون لمعرفة كيف يمكن لمجتمع أن يواجه أزمات التنمية منذ ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتواتر وتمزقات وأزمات يمر بها المجتمع، وذلك لأن عملية التنمية لا تعرض بالتدريج أو بعبارة أدق أنها لا تعرض تباعاً، بل بوقت واحد، ودفعة واحدة، ولكن بآثار مختلفة. وعليه فهي تتطلب على حد تعبير لوسيان باي معالجة متعاقبة لهذه الأزمات لكي يصل النظام السياسي إلى مرحلة الديمقراطية الحديثة (الشريفي، 2007).

وكما طرح باي عناصر ثلاث للتنمية السياسية: وهي المساواة، والقدرة، والتميز أو التخصص. (الشريفي، 2007).

نظرية روزشتاين– نظرية التحديث والسياسة العامة

اهتم رزو شتاين بمناقشة وتحليل اتخاذ القرار والسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث، كما أنه يؤكد على أهمية النظام وأهمية دور النخب الحاكمة في عملية التنمية السياسة العامة (هيجوت، 2001).

وكما يهتم روز شتاين بكيف يمكن لمتخذي القرار في بلدان العالم الثالث أن يحصلوا على أفضل ما في النظام الاقتصادي العالمي الموجود وكيفية حل مشكلات العالم الثالث عن طريق تحسين القدرة على اتخاذ القرار وتحسين كفاءة النخب، داخل هذه البلدان في تنفيذ السياسات. حيث يرى روز شتاين أنه كلما استمرت هذه النخب في وضع آمن نسبياً. وكلما كان

لديها منظور استراتيجي طويل الأمد. كانت أكثر قدرة على تنفيذ برامج ذات نفع علـــى المـــدى البعيد (هيجوت، 2001).

ويرى روز شتاين أن تركيز النخب على الاختيارات المشوهة والمحافظة على النظـــام تميل بالنخب نحو المشروعات قصيرة الأجل (هيجوت، 2001).

ويؤكد روز شتاين على مقولة أن النخب الآمنة لديها فرص أكبر من النخب غير الآمنة وفي دعم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد هي مقولة غامضة إذ أن هنـــاك ميل للمحافظة على استمرارية النخبة كأولوية أولى (هيجوت، 2001).

ويرى روز شتاين أن النخب في بلدان العالم الثالث ليست كلها متـــشائمة إزاء مـــستقبل بلدانها. حيث أن السلبية والاعتدال أو المعدلات الأدنى من التقدم الاجتماعي والاقتصادي تعـــد متطلباً ضرورياً للحفاظ على النظام واستمرارية النخبة. لقد أدى إحساس نخب العـــالم الثالـــث بالعبث على تشجيعهم على نهب المال والهرب. أو أن ينهبون المال ثـــم يحتمـــون بـــالجيش أو بالشرطة (هيجوت، 2001). لذا يؤكد روز شتاين على ضرورة ابتكار أنظمة لصنع الـــسياسة لبلدان العالم الثالث لا تهدد أمن الأنظمة الموجودة بل تسمح بالاستفادة على المدى الطويل. وأدى هذا التركيز إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المؤشرات المرتبطة بمكانـــة النخبـــة. والنخبـــة الفرعية في بلدان العالم الثالث: بمعنى وضع متميز لجماعة يشار إليها (شبه برجوازية) و(الطبقة المرتقبة) أو يشار إليها بشكل أفضل الطبقة الكمبرادور. ويتم النظر إلى هذه الجماعة بوصـــفتها تحتل الدور الأساسي في عملية صنع القرار داخل المجتمع. وتصنيفه بشكل يخـــدم مـــصلحتها الداخلية والخارجية(هيجوت، 2001)..

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية:

دراسة دانيال ليرنر (D. Learner, 1958) دراسة مسحية بعنوان تجاوز المجتمع التقليدي، قام بها بفحص عملية التحديث في دول كثيرة في الشرق الأوسط، وفي مجتمعات أخرى نامية، بهدف دراسة مجتمع القرية وصور التحديث في هذه المجتمعات (هاريسون،1998).

وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع التقليدي في طريقه إلى الزوال، وأن الإسلام غير قادر على مواجهة الروح العقلانية والوضعية، وأن دور وسائل الإعلام هو دور أساسي وفعال ويرتبط بمجموعة من مؤثرات التنمية مثل: التحضر المقترن بزيادة نسبة التعليم والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في نسبة التعريض لوسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه يشارك السكان المتعلمين والمتحضرين الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم في نظام اقتصادي أكثر اتساعاً (هاريسون،1998).

الدراسات العربية:

دراسة حسنين توفيق إبراهيم (1998) بعنوان أفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر، تتناول هذه الدراسة التطور السياسي بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية، حيث أن الواقع السياسي والاجتماعي يؤكد أن هناك حاجة ضرورية إلى إجراء إصلاح سياسي جاد ومسؤول، واستعرضت الدراسة أهم ملامح وخصوصيات التطور السياسي والديمقراطي في مصر في الوقت الراهن، وتناولت الثقافة السياسية للمصريين، والقوى السياسية والاجتماعية والتطور الديمقراطي في مصر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى:

1. أن عملية الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية (المقيدة) التي بدأت في مصر منذ منتصف السبعينات لم تسفر حتى الآن عن حدوث تحول ديمقراطي حقيقي، بل أنه ليس هناك ما يدل على إمكان حدوث مثل هذا التحول خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل.

2. وجود عوائق بنيوية أدت إلى ضعف القيم الديمقراطية، تتمثل في بنية الثقافة السياسية للمصريين، وغلبة الطابع السلطوي على تلك الثقافة، وغياب أو ضعف القوى الديمقراطية التي تحمل المشروع الديمقراطي وتكافح من أجل ترسيخه وعدم تلاءم الإطار الدستوري والقانوني القائم مع هدف بناء نظام ديمقراطي حقيقي بسبب وجود العديد من القيود والضوابط التي لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

3. أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعانيها المجتمع المصري تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف وعدم الاستقرار وهو ما يهدد عملية التطور الديمقراطي برمتها.

4. وجود شكوك حول إمكانية نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الدولة حالياً في معالجة المشكلات الآنفة الذكر.

أجرى محمد العويني (1982) دراسة بعنوان الراديو والتنمية السياسية، وقد تناولت الدراسة مفهوم التنمية السياسية وما يرتبط بذلك من قضايا وأزمات، والراديو كوسيلة إعلام جماهيري أكثر تأثيراً من غيرها، ودور الراديو في التنمية السياسية، والعلاقة بين التنمية السياسية وتخطيط البرامج، والعلاقة بين التنمية السياسية وتنفيذ البرامج، والعلاقة بين التنمية السياسية ومتابعة البرامج.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. أن التنمية السياسية يمكن تعريفها بأنها الاحتياجات السياسية للتنمية، وترتبط بالتحديث السياسي، أي تغير القيم والمعتقدات والبنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة، وترتبط بقيام الدولة الوطنية وتعبئة الجماهير، والاستقرار السياسي والتغير المنظم.

2. ترتبط عملية التنمية السياسية بتحقيق تغيرات بنائية في المؤسسات السياسية، وهناك عدة قضايا ترتبط بالتنمية السياسية منها قضية الهوية وأزمة الشرعية، والمشاركة والاندماج والتوزيع، كما ترتبط بقضايا الديمقراطية والشخصية وتغيير القيم والاتصال.

3. يزداد دور الراديو في الدول النامية، إذ يمكن أن يسمع من جميع السكان، دون التأثر بمعدل الأمية، كما لا يتأثر بصعوبة المواصلات، ولا يحتاج لمجهود من المستمعين، ومن هنا يزداد دور الرسالة المذاعة عن غيرها من الرسائل.

4. أن الراديو كعملية اتصالية يثير عناصر العملية الاتصالية، وهي القائمين بالاتصال وخصائص، ومضمون الرسالة، والراديو كوسيلة اتصال، والمستقبل، وفاعلية الاتصال إذ يعمل الراديو على نقل الرسائل الإعلامية إلى قطاع عريض من المستقبلين، وهناك عدة تكتيكات يمكن الاستفادة منها عند توجيه الرسائل الإعلامية بالراديو، وتعد الجوانب النفسية للاتصال من المسائل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار، ومن الأهمية أن يؤكد الراديو على القابلية للتصديق، وأن يجذب انتباه مستقبلية ويربطهم به.

5. يمكن للراديو أن يساهم في التنمية السياسية من خلال تحقيق الوعي الوطني ويمكن أن يكون له دور في التغير، وتهيئة المناخ اللازم للتنمية، واتساع نطاق المشاركة، ويعد الراديو محركاً من محركات التنمية، ويساهم في تحقيق الولاء الوطني، والوعي به ويلي ذلك الولاء المحلي والوعي المحلي.

6. يستعمل الراديو كتعبير عن التخطيط السياسي، وكوسيلة ينقل أبعاده إلى الجماهير، وتعليم المهارات الضرورية ودخول دائرة التحديث من خلال التغير السياسي، والاجتماعي وضرورة تركيز الراديو على النخبة الجديدة، ويدعم من دورها في التنمية السياسية، وتطوير دور النخبة التقليدية بما لا يعوق التنمية، ويساهم الراديو في مضاعفة مصادر المعرفة، ويمارس دور المفتش العام على سياسة الحكومة، ويساهم في ترشيد الجماهير سياسياً لتشارك في التنمية.

7. وبالنسبة لتنفيذ البرامج، يمكن للبرامج غير السياسية أن تحتوي على بعض الرموز المتعلقة بالتنمية السياسية، أما البرامج السياسية فيمكن التركيز عليها، ومن الأهمية إعادة النظر في نشرات الأخبار، أو أن يراعي إذاعتها في أوقات محددة تسمح بالاستماع إليها، من قبل عدد كبير من السكان، وأن تصاغ النشرة بما يتمشى مع مستقبلها، وأن تغطي رسائل المراسلين، مختلف الجوانب الداخلية والخارجية.

8. إجراء البحوث على مستقبلي الرسالة الإعلامية أو ما يسمى ببحوث المستمعين في معرفة فعلهم، حيث يفيد ذلك في عملية تخطيط البرامج وتنفيذها، وكلما كانت بحوث التقييم، وبحوث تحليل المضمون، أكثر دقة، كلما ساعد ذلك على زيادة فاعلية التخطيط والتنفيذ، وهذا يدعم بدوره من دور الراديو في التنمية السياسية.

قام محمد أحمد علي (1985) بدراسة نظرية بعنوان دور المثقفين في التنمية السياسية، مع التطبيق على مصر، وقد قامت الدراسة على فرض أن المثقفين هم أكثر عناصر المجتمع قدرة على دفع التنمية السياسية، حيث أن هناك علاقة طردية بين القدرات الثقافية كماً وكيفاً في مجتمع معين، ودرجة التنمية السياسية في هذا المجتمع، مع التطبيق على دور المثقفين

المصريين خلال الفترة الليبرالية من تاريخ الحياة السياسية المصرية، وذلك كحالة دراسة لاختبار صحة هذه الفرضية من منطلق الواقع الفعلي لذلك الدور.

وتهدف الدراسة إلى تحديد عوامل القدرة لدى المثقفين، والتي تميزهم عن بقية عناصر المجتمع الأخرى، والتي تجعلهم أكثر تأهيلاً للاضطلاع بمثل ذلك الدور، وتحديد أكثر المتغيرات الأخرى التي تؤدي إلى إعاقة أو عدم تحقق مثل ذلك الدور الأمر الذي يؤدي إلى استخلاص نتائج حول أسباب نجاح وإخفاق دور المثقفين، وتتمثل تلك المتغيرات في محددات السلوك السياسي للمثقفين وهي: (المحددات التاريخية، المحددات السلطوية، المحددات الاقتصادية، المحددات الخارجية، وأثر المحددات المتخلفة وخبرة اغتراب مثقفي الفترة الليبرالية)، ما يشكل بالتالي عاملاً مساعداً لتحديد قواعد مبدئية لممارسات ذلك الدور فكرياً وحركياً.

ولتحقيق ذلك الهدف استخدم الباحث أكثر من منهج للتحليل كمنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن والمنهج الإحصائي والمنهج التاريخي، كما استخدم أكثر من اقتراب مثل اقتراب الدول والاقتراب السلوكي، وعلى ذلك فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إمكانية التمييز داخل نطاق فئة المثقفين بين نخبة المثقفين وعامة المثقفين، أي بين تلك القلة الخلاقة الديناميكية وبين غالبية المثقفين الذين يقومون بنقل ونشر وتوزيع الثقافة.
2. رفض نظرية التألق إنطلاقاً من طبيعتها الجزئية حيث ترى على عكس ما تراه نظرية الطبقة أن هناك علاقة طردية بين درجة نجاح المثقفين ثقافياً ودرجة يساريتهم.
3. أن نظرية الدور ذات أهمية في دفع التغيير لأنها تجمع بين الفكر والحركة، ولأنها تسهل العمليات الاتصالية، ويرفض الباحث بعض النظريات بسبب أنها لا تقدم سوى تفسير جزئي لسلوك المثقفين كالتفسيرات التي تحدد السلوك السياسي للمثقفين انطلاقاً من أنهم

نخبة، والتفسير الذي يرى أن المثقفين لا ينتمون نسبياً إلى طبقات وأن فكرهم يتسم بالموضوعية والشمول، ورفض كذلك نظرية التآلف الفكري.

4. يحبذ استخدام التفسير التاريخي الذي يرى أن سلوك المثقفين يتحدد من خلال عملية معقدة تتضمن العديد من المتغيرات مثل الأصول الاجتماعية للمثقفين وطبيعة التعليم الذي تلقوه وطبيعة الجماعات المهنية والسياسية التي يرتبطون بها.

5. تقدير المحددات المختلفة لسلوك مثقفي الفترة الليبرالية بشكل واقعي، والتي تتمثل في المحددات الثقافية، الذاتية، النفسية، الاجتماعية، السلطوية التاريخية، الاقتصادية، والمحددات الخارجية (السياسة البريطانية).

6. تعبر تلك المحددات عن جوانب إيجابية وأخرى سلبية مما أدى في المحصلة إلى اغتراب المثقفين بدرجة معينة عن النظام القائم الأمر الذي دفعهم في اتجاه تغيير ذلك النظام (في حالة الاغتراب الجزئي)، ولابد أن يرافق هذا الاغتراب امتلاكهم لقدر من القوة من أجل ترجمة أفكارهم إلى عمل سياسي.

7. يحدد معايير قوة المثقفين والتي تتمثل في:

- الموارد الفكرية (الجامعة، وظيفة النقد، الأيديولوجيا، الوظيفة الاستشارية، الوظيفة التعليمية، وسائل الاتصال الجماهيرية، والمقهى).
- حجم المثقفين وحجم الجماهير المساندة لهم.
- الوحدة بين المثقفين.
- تنظيم المثقفين.
- الموارد السياسية.
- جماعات المصالح المثقفة.
- الموارد الاقتصادية.
- مكانة المثقفين.
- الموارد القهرية.

8. فشل مثقفو الفترة الليبرالية في تحقيق التنمية السياسية بسبب وجود العديد من المتغيرات الذاتية والموضوعية التي حالت دون نجاحهم في انجاز هذه العملية ويمكن تحديد هذه المتغيرات في ثلاث مجموعات أساسية:

المجموعة الأولى: المتغيرات التي على الرغم من أنها قد شكلت متغيرات سلبية إزاء تحقيق عملية التنمية السياسية فأنها قد أسهمت بدور إيجابي حيث أدت إلى مزيد من اغتراب المثقفين وإلى تزايد اتجاههم الراديكالي، ولكن نتيجة لعدم توفر القوة السياسية لدى المثقفين للتغلب على المتغيرات المعوقة، لذلك فأنها قد شكلت في النهاية إلى عوامل سلبية أمام تحقيق التنمية السياسية وتتمثل في القوة الاجتماعية المحافظة، الممارسات السياسية البريطانية للسلطة السياسية، إساءة دمج المثقفين سياسياً واقتصادياً، وأن المثقفين أنفسهم لم يكونوا نتاجاً عضوياً للمجتمع المحلي، وافتقارهم للواقعية.

المجموعة الثانية: المتغيرات التي أدت إلى تقليل النزعة الراديكالية لدى المثقفين وهي: الصبغة البرجوازية العامة، والطبيعة الارستقراطية الزراعية لكثير من قياداتهم السياسية، الشعور بالتميز العلمي في المجتمع، مفهومهم الخاص للأيديولوجيا الليبرالية (لا تعني الحكم بواسطة الشعب ولكنها تعني الحكم بواسطة قيادته المستنيرة من أجل مصلحة الشعب)، تلك العوامل التي أدت إلى الرغبة في الإبقاء على العلاقات الاجتماعية القائمة.

المجموعة الثالثة: المتغيرات السلبية تمثلت في مظاهر ضعف مثقفي الفترة الليبرالية الأمر الذي حال بينهم وبين تطبيق ونقل أفكارهم الراديكالية المتعلقة بالتغيير والتنمية السياسية إلى أرض الواقع.

أجرى علي العتيبي (2005) دراسة بعنوان الإصلاح السياسي في دولة الكويت المتطلبات والاحتمالات، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في دولة الكويت،

انطلاقاً من فرضية أساسية مؤداها بأن دولة الكويت تمتلك نموذج ديمقراطي متقدم ولكنه بحاجة إلى عملية إصلاح، وتحديث للموائمة بين المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي، ليصل إلى مرحلة متقدمة أكثر في طريقة تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي.

استخدمت هذه الدراسة ثلاث مناهج وهي المنهج التاريخي، ومنهج النظم والمنهج المقارن، بحيث عملت هذه المناهج الثلاث مجتمعة وبشكل متكامل على دراسة الموضوع من مختلف جوانبه.

وأخيراً تشير الدراسة إلى التحديات الهيكلية التي تشمل العلاقات مع البرلمان ومبدأ فصل السلطات إضافة إلى الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، كما يشكل ضيق القاعدة الانتخابية في الكويت أحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجهها الديمقراطية الكويتية، مما يستدعي فصل ولاية العهد عن منصب رئيس الوزراء وهو الأمر الذي تحقق أخيراً بصور استثنائية (2004-2005) وإعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية من حيث الانتخاب والترشيح وممارسة العمل السياسي مساواة بالرجل، وأخيراً تقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية.

أجرى حسين بورادة (1993) دراسة بعنوان الإصلاحات السياسية في الجزائر (1988-1992) إذ تعتبر التجربة الجزائرية في ميدان الإصلاحات السياسية التي شرع في تطبيقها بعد حوادث أكتوبر (1988) وخاصة منذ صدور دستور (1989) تجربة جديدة ونقطة تحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية وفتح المجال لحرية الرأي والإعلام وحق الإضراب، والتجمع وإنشاء الجمعيات السياسية وغير السياسية.

وقد هدفت الدراسة إلى:

1. الإجابة عن بعض التساؤلات والإشكاليات المطروحة والتي تنطلق من مسألة أن الإصلاحات السياسية قام بها النظام الحاكم كبديل عن معالجة المشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها المجتمع وللحفاظ على استمراريته لفترة أطول، وناتجة عن أزمة النظام ولتسيير الأزمة التي يتخبط فيها ولا تعبر عن رؤية مشتركة أو إجماع وطني حول مشروع المجتمع، كما أنها لا تهدف إلى التغيير الجذري الضروري، وهو مطلب الأغلبية الساحقة في المجتمع، بل أنها تسير في الاتجاه الذي يضمن المصالح وتحكم الأقلية، وهذا ما نتج عنه فشل الإصلاحات السياسية واستمرار الأزمة وعدم الاستقرار.
2. كما وهدفت الدراسة إلى تفسير وتحليل بعض الظواهر من أجل الاطلاع أكثر والاقتراب من بعض الحقائق التي تفيد حاجة المجتمع، والتي تتمثل في علاقة الديمقراطية بالتعددية الحزبية، ودراسة الأحزاب السياسية في الجزائر بطروحاتها الفكرية، ونظرتها إلى أزمة النظام السياسي، ودراسة موقف الأحزاب السياسية من الثوابت الوطنية (الإسلام واللغة العربية) ثم الإعلام والثقافة، ودراسة الإصلاحات السياسية على مستوى السلطات الثلاث بالإضافة إلى الإعلام، وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي للتحليل والتفسير العلمي للظاهرة المدروسة وتقويم الظاهرة والقيام بمقارنة بعض الظواهر.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. ظهور الخلافات والصراعات بين الحكومة المؤقتة والجيش، في بداية تكوين أسس الدولة الجزائرية الحديثة، مما أدى لنشوء التحالفات والتقاطعات بقصد السيطرة على أجهزة الدولة، وتم تجسيد الإصلاحات السياسية وفق ميثاق 1976، حيث تم تنظيم الحزب وإنشاء مكتب سياسي ولجنة مركزية، وتم استحداث وزارة أولى لأول مرة ولكنها شكلية والسلطة بقيت دائماً في يد رئيس الجمهورية.

2. أن تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد الجزائري وعجز الدولة عن تحقيق مطالب الجماهير، بالإضافة إلى إقدام النظام السياسي على تهميش الجماهير الشعبية، وعدم إشراكها في رسم السياسة العامة، وفي اتخاذ القرارات التي تهم المواطن وتمس حياته اليومية، أدت إلى حوادث أكتوبر 1988، التي أطاحت بالدستور فشرع النظام في تطبيق الإصلاحات السياسية (فتح المجال أمام التعددية الحزبية، والحقوق المدنية والسياسية كحرية التعبير والصحافة وحق الإضراب وحق التجمع).

3. أن كل نظام سياسي يرتكز على التعددية الحزبية والوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، ويحترم اللعبة الديمقراطية كوسيلة للتداول على السلطة يمكن اعتبارها نظاماً ديمقراطياً تعددياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الوجود الفعلي للأحزاب، واحترام الديمقراطية من قبل جميع القوى السياسية وأن تمارس الديمقراطية على جميع المستويات بحيث يتحقق التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتجاوز المشاكل والمعضلات في الجزائر.

4. أفرزت التعددية الحزبية في الجزائر تياران: الإسلامي والولائكي، حيث أنه لا توجد نقاط التقاء بينهما مما يصعب الوصول إلى الاتفاق بينهما على مشروع مجتمع وخاصة مع رفض الطرفين تقديم التنازلات.

5. أن توقيف المسار الانتخابي في بداية 1992 أدى إلى تغير الظروف والمعطيات وتغير في مهام الدولة، وتعطلت بعض المؤسسات وأصبح الشغل الشاغل بالنسبة للدولة استتباب الأمن ومعالجة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الإصلاحات السياسية، إلا أن التجربة الديمقراطية للجزائر رغم قصر زمنها ونقص الإمكانيات لنجاحها تؤكد أنه لا بديل عن الديمقراطية لحل المعضلات التي تواجهها البلاد / الجزائر.

الدراسات المحلية:

دراسة عبدالله النقرش (2005) بعنوان محددات التنمية السياسية في الأردن (دراسة مسحية إحصائية تحليلية) وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن التوجهات الحزبية في المجتمع الأردني ودور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية، والتعرف على مستوى المشاركة في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني والتعرف إلى مستوى الإلمام السياسي وبيان واقع التنمية السياسية في الأردن. وإظهار مستويات المشاركة السياسية في مختلف الأعمال والإجراءات وآليات المشاركة ومعرفة العوامل التي تحد من المشاركة أو تساعد على تعميقها وانتشارها بين المواطنين، والتعرف إلى أولويات التنمية السياسية وأهمية توفير المعلومات الضرورية لوضع استراتيجيات وطنية ملائمة لوضع مشروع التنمية السياسية في الأردن.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الأردنيين إناثاً وذكوراً وابتداء من سن الثامنة عشر الموزعة في ثلاثة أقاليم هي: الوسط والشمال والجنوب، وكانت عينة الدراسة عينة طبقية عنقودية عشوائية مكونة من (1500) مواطن.

وقد توصلت الدراسة إلى:

1. يتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع ذكوري وشاب ومتعلم ومحافظ ومحدود الإمكانيات المادية، ويقيم معظمه في المدن.
2. الاتجاه الحزبي: أظهرت نتائج الدراسة ضعف التأييد الحزبي بين فئات المجتمع الأردني وقلة نسبة العضوية وهيمنة الاتجاه الإسلامي مقارنة بالاتجاهات القومية والوسطية واليسارية حيث يمثل أكثر من نصف عينة الدراسة وفقاً لمختلف المتغيرات الديمغرافية.

3. التنمية السياسية: وجود الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطن وتمكين المواطنين من اختيار ممثليهم بحرية، مع وجود اتفاق كبير حول ضعف المشاركة في صنع القرار السياسي وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر.
4. أن أهم الآليات التي تحقق المشاركة السياسية هي التوعية الإعلامية والمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية وتوفير البيئة الملائمة للعمل الحزبي وتبديد المخاوف من الملاحقة الأمنية. وبالمقابل فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الهاجس من الملاحقة الأمنية وتركز النشاط السياسي في العاصمة ومحدودية الإمكانات المادية للأفراد، وكانت أبرز أسباب عدم المشاركة السياسية على التوالي.
5. أولويات التنمية السياسية تتمثل في تعزيز المشاركة في صنع القرار السياسي والعمل في صنع القرار. وتشجيع الحوار الوطني.
6. أما عن الزمن المتوقع لتحقيق التنمية السياسية فإن النسبة الكبرى من أفراد العينة تعتقد بإمكان تحقيقها خلال المدى طويل الأجل.

دراسة فراس الشرعة (1999) بعنوان المشاركة السياسية في الريف الأردني، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على توجهات سكان الريف الأردني نحو المشاركة السياسية وإلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، كالجنس والعمر والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة والمهنة ومتوسط الدخل الشهري على تلك المشاركة.

وتكون مجتمع الدراسة من أربع قرى من قرى الريف الأردني في لواء بني عبيد (النعيمة، كتم، شطنا، عالية) وتمت عملية اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من الأفراد

المقيمين في هذه القرى، وشملت عينة الدراسة (1084) شخصاً، أي ما يعادل (15%) تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (7227) شخصاً.

وقد توصلت الدراسة إلى:

1. ارتفاع نسبة الاهتمام السياسي لدى أفراد العينة.
2. ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية، حيث تفيد النتائج أن الأغلبية كانت أسباب مشاركتهم لاعتبارات الولاء للعشيرة والعائلة.
3. انخفاض نسبة الذين سبق لهم وأن رشحوا أنفسهم لتقليد منصب عام وكذلك انخفاض نسبة المشاركة في الحملات النيابية وكذلك عملية الاتصال بالمسؤولين السياسيين بالإضافة إلى انخفاض نسبة توجهات الأفراد نحو القيام بأعمال الرفض والاحتجاج إن تطلب الأمر ذلك.
4. أن أهم المتغيرات التي تؤثر في المشاركة السياسية لأفراد العينة هي متغير الجنس، التعليم، حجم الأسرة، متوسط الدخل الشهري، ولم تظهر الدراسة وجود أي تأثير لمتغيرات العمر، الحالة الاجتماعية، المهنة على المشاركة السياسية لأفراد العينة.

وفي دراسة أجراها يوسف المسيعدين (2001) بعنوان التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن استهدفت الفترة الزمنية ما بين (1989-1999) وتناولت الدراسة التحول الديمقراطي في الأردن من خلال عدد من المؤشرات الدالة على وجود استقرار سياسي من عدمه، بهدف التعرف على مدى تحقيق عملية التحول الديمقراطي للاستقرار السياسي في الأردن أي هل أدى التحول الديمقراطي في الأردن إلى مزيد من الاستقرار، أو عدم الاستقرار السياسي؟

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. إن عملية التحول الديمقراطي في الأردن هي سبيلاً لا رجعة عنه.
2. تمتاز عملية التحول الديمقراطي في الأردن بالعديد من المزايا كإقرار التعددية الحزبية، واستعادة الحقوق المدنية للمواطنين، وإلغاء الأحكام العرفية، وعودة الحياة إلى السلطة التشريعية، وإجراء الانتخابات العامة، وإرساء الأسس القانونية لحرية الصحافة.
3. تحديد العيوب التي مست عملية التحول الديمقراطي والتي من أهمها تكرس مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد، بهدف الحد من القدرة على المعارضة مما يدعم قيم العشائرية، ووضع القيود على حرية الصحافة الأردنية، ومصادرة حرية التفكير في عام 1997، وحل البرلمان الذي أثر في كيان السلطة التشريعية.
4. المؤشرات الدالة على وجود علاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن، والتي تتمثل في مؤشرات العنف السياسي ومؤشرات استقرار المؤسسات السياسية، ومؤشرات المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي تفيد عدم الاستقرار السياسي في الأردن في فترة الدراسة (1989-1999).

وأشارت الدراسة إلى عدد من العوامل التي كان لها دور بارز في بروز العديد من المؤشرات عدم الاستقرار السياسي وهي أزمة الخليج الثانية، ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، والقيادة، والفئات الاجتماعية، ودور الجيش، وأكدت الدراسة على أن اكتمال بناء عملية التحول الديمقراطي يتطلب توافر الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدعم هذه العملية وتحقيق الاستقرار السياسي.

وفي دراسة مهنا حداد (1993) بعنوان الدعاية الانتخابية في الأردن 1989، هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الدعاية الانتخابية في الانتخابات العامة الأردنية لعام 1989.

وإذا كانت تعكس حاجات المجتمع وبالدقة الأولويات التي أعطاها المرشحون لمشاكل الوطن، حيث قام الباحث بتحليل المضمون لبرامج الانتخابات ومحتويات الملصقات والبطاقات الشخصية، بالإضافة إلى بحث تاريخي معمق مدعم بمقابلات شخصية مع كبار السن في جهات مختلفة من الأردن، وقد بينت نتائج الدراسة أن الدعاية الانتخابية مستمدة من حاجات البلد وتعكسها، كما أنها تترجم نقلة نوعية للدعاية الانتخابية، حيث ركزت هذه الدعاية على التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والحريات العامة ومحاربة الفساد، والتعليم والزراعية والمرأة والشباب، والصناعة والسياحة والخدمات الصحية والسياسية الخارجية والداخلية والإقليمية، مما يدعم ركائز عملية التنمية الشاملة في المجتمع الأردني.

ثانياً: أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسات السابقة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسات السابقة بأنها تناولت موضوع التنمية السياسية في المجتمع الأردني دراسة في المفهوم والآليات من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، بحيث أنه لم يتم تناوله من قبل بشكل متكامل وشامل لعينة من النخبة السياسية الأردنية والتي تتمثل بأصحاب القرار السياسي في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الوزراء، والوزراء السابقين، والأعيان، والأعيان السابقين، النواب، والنواب السابقين) في المجتمع الأردني. كما أن معظم الدراسات السابقة كانت تتناول موضوع التنمية السياسية إما كونه متغير مستقل أو متغير تابع ومنها ما تناولت الموضوع بشكل جزئي، أما هذه الدراسة فإنها تعالج موضوع التنمية السياسية من حيث المفهوم والغايات والآليات والأهداف والعوامل الداخلية المؤثرة في عملية التنمية السياسية سلباً أم إيجاباً، حيث لم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى هذه الجوانب من التنمية السياسية بالاستناد إلى وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية.

كما وأن موضوع التنمية السياسية من المواضيع المطروحة حديثاً على الساحة العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص فهي ما زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسات حتـــى تتبلـــور فكرة التنمية السياسية بالشكل السليم في فكر الشعب الأردني بالإضافة إلى إثراء المكتبة العربية والأردنية بالمراجع المختصة بموضوع التنمية السياسية.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة ومنهجيتها

إجراءات الدراسة ومنهجيتها

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من النخبة السياسية الأردنية والمتمثلة في ممثلي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الأردن من (الوزراء والوزراء السابقين، الأعيان، والأعيان السابقين، النواب السابقين) في آخر تشكيلتين وزاريتين ومجلس النواب الرابع عشر والخامس عشر والأعيان المعاصرين لكلا التشكيلتين، والتي تحدد بالفترة الزمنية ما بين عام 2004 وعام 2007، حيث بلغ عددهم جميعاً (384) فرد من أصحاب القرار.

عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار عينة الدراسة بطريقة القصد بعد أن كانت العينة عشوائية أساساً إلا أن ظروف توزيع الاستبانة ودرجة استجابة أفراد العينة من ممثلين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أثرت بشكل مباشر في تحول العينة إلى قصدية نتيجة رفض عدد كبير من أفراد العينة إعطاء الإجابة على الاستبانة ، فكانت عينة الدراسة بحجم (103) فرد من الوزراء والوزراء السابقين والأعيان، والأعيان السابقين والنواب، والنواب السابقين، وهو العدد الذي استطاعت الباحثة أن تسترجعه من أصل (150) استبيان، وهذا هو العدد (103) الذي سوف يتم التحليل بناءاً عليه، وقد سعت الباحثة أن تشمل العينة أفراد من السلطتين التنفيذية والتشريعية ثم المستويات التعليمية المختلفة ومن لديهم سنوات خبرة في العمل السياسي وقد سعت الدراسة قدر المستطاع على أن تكون فئات العينة متقاربة مع ما تمثله من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة على الرغم من صعوبة الوصول إلى أفراد العينة، فقامت الباحثة بتوزيع الاستبيانات في مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان وعلى الوزارات المختلفة، وأيضاً تم الحصول على قائمة بأسماء الوزراء

السابقين وقائمة بأسماء الأعيان السابقين وقائمة بأسماء النواب السابقين، وتم الاتصال بهم لمحاولة الوصول إليهم والذي كان يواجه على الأغلب بالرفض مما اضطر الباحثة لاختيار نوع العينة القصدية ممن أبدى موافقة الاستجابة من أفراد العينة.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة تنسجم مع متطلبات هذه الدراسة بحيث تقوم على أساس تحقق أهداف الدراسة، من خلال أسئلة تتناول الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة والتي تتمثل في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، مكان الإقامة، العمل الراهن، العمل السابق، سنوات الخبرة في العمل السياسي، الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني)، ويشمل الاستبيان على عدد من الأسئلة حول:

7. غايات التنمية السياسية وعدد الأسئلة (22) سؤال.
8. آليات التنمية السياسية وعدد الأسئلة (7) أسئلة.
9. معوقات التنمية السياسية وعدد الأسئلة (12) سؤال.
10. العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية، وعدد الأسئلة (11) سؤال.

ووزعت الباحثة الاستبيانات على مجلس النواب والأعيان الحالي والحكومة الحالية والنواب والأعيان والوزراء السابقين في الفترة ما بين (2004-2007) بعد تحكيمه، وانتهت الباحثة من جمع الاستبيانات في نهاية آذار وقد قامت الباحثة بتوزيع الاستبيانات على النواب الحاليين والسابقين بشكل شخصي، والأعيان والوزراء بشكل رسمي عن طريق وضع الاستبانة في مغلف ووضعه في ديوان مجلس الأعيان ومكاتب مدراء مكاتب الوزراء الحاليين، وتم الاتصال بالأعيان والوزراء السابقين لتحديد طريقة المقابلة بهم، مما يضمن التعامل بطريقة جدية في توزيع الاستبيانات وتعبئتها من قبل أفراد العينة، وقد ساعد الباحثة في توزيع

الاستبيانات أقارب لها سبق لهم العمل في توزيع الاستبيانات بالإضافة لقسم السكرتاريا في مجلس النواب والأعيان شاكرة تعاونهم، مما ساعد في ضمان توزيع الاستبيانات وتعبئتها من قبل أفراد العينة المحددة، بالإضافة إلى الدراسة النظرية لموضوع الدراسة من خلال المراجع العلمية المتخصصة.

صدق الأداة وثباتها:

1. **صدق الأداة:** للتأكد من صدق أداة الدراسة، عمدت الباحثة إلى تقديم الاستبيان إلى بعض أساتذة علم الاجتماع والإحصاء والقياس والتقويم والعلوم السياسية في جامعة اليرموك كمحكمين للتأكد من مستوى الصدق الداخلي للاستبيان، وبان الفقرات المعتمدة في الاستبيان تقيس فعلاً ما هو مراد من أهداف البحث، والتأكد من أن محاورة الرئيسية متسقة ومترابطة تغطي تساؤلات الدراسة.

2. **ثبات الأداة:** عمدت الباحث إلى تحليل الاتساق الداخلي (ثبات الأداة) لمجالات الدراسة، فكانت النتائج تشير إلى وجود موثوقية جيدة لهذه الأداة حيث كان معامل الموثوقية (الاتساق الداخلي) كرونباخ ألفا للأداة ككل (0.765) ولمجالات الأداة تراوحت ما بين (0.856-0.659) كما هو في الجدول رقم (1):

الجدول 1: معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة

المجال	معامل كرونباخ ألفا
غايات التنمية السياسية	0.856
آليات التنمية السياسية	0.659
معوقات التنمية السياسية	0.731
العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية	0.736
الأداة ككل	0.765

التحليل الإحصائي:

تم استخدام برنامج (SPSS) لتفريغ البيانات وتحليلها، حيث تم تحليل البيانات بالاعتماد على:

أولاً: حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان لترتيب أهمية الفقرات في كل مجال.

ثانياً: حساب الفروقات والمقارنات باستخدام (T-TEST) بسبب استجابة جزء من أفراد مجتمع الدراسة (وهي العينة الأقرب وصول لها) وحساب (ONE WAY ANOVA) تحليل التباين المتعدد الثنائي أو الثلاثي لكل فرضيه من فرضيات الدراسة. وذلك لإمكانية تعميم النتائج على كامل العينة.

ثالثاً: إجراء التحليل التطابقي اختبار (T) واختبار معامل ارتباط بيرسون، لتحديد العلاقات ما بين البيانات الأولية و مجالات الدراسة المتمثلة في مفهوم التنمية السياسية وآلياتها ومعوقاتها والعوامل المحلية التي أملت ضرورتها .

رابعاً: إجراء اختبار معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة عند مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ($\alpha = 0.05$) لموثوقية الأداة.

الفصل الخامس

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً: خصائص العينة.

الجنس

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	99	96.1
أنثى	3	2.9
الفاقد	1	1.0
المجموع	103	100

من خلال الجدول السابق نجد أن عدد الذكور في العينة بلغ (99) بنسبة (97.1)، أما الإناث (3) بنسبة (2.9)، وذلك لانخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل السياسي بالإضافة إلى رفض العديد من المشاركات الإجابة على الاستبيان، وكانت تكرار الفاقد في السؤال (1)، ونسبته (1.0).

العمر:

الجدول 3: توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
35	1	1.0
36	2	1.9
37	1	1.0
38	1	1.0
39	1	1.0
40	3	2.9
41	3	2.9
42	1	1.0
43	1	1.0
44	2	1.9
45	4	3.9
46	2	1.9
47	3	2.9
48	5	4.9
49	3	2.9
50	4	3.9

العمر	التكرار	النسبة
51	4	3.9
52	9	7.8
53	7	6.8
54	1	1.0
55	2	1.9
56	5	4.9
57	4	3.9
58	5	4.9
59	4	3.9
60	6	5.8
61	2	1.9
62	2	1.9
63	1	1.0
64	3	2.9
65	3	2.9
67	2	1.9
71	1	1.0
72	1	1.0
الفاقد	2	1.9
المجموع	103	100.0

من خلال الجدول (3) نجد أن أقل الأعمار بين أفراد العينة كان يتراوح ما بين (30-40) سنة بتكرار (9) أما أكبر الأعمار فتراوحت ما بين (52 فما فوق) بتكرار (56) وقد بلغ تكرار الأعمار التي تتراوح ما بين (41-51) (32). وكان تكرار الفاقد في السؤال (2) ونسبة (1.9).

المستوى التعليمي:

الجدول 4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة
ثانوي فما دون	9	8.7
بكالوريوس	42	40.8
دراسات عليا	48	46.6
الفاقد	4	3.9
المجموع	103	100

من خلال هذا الجدول نجد أن معظم أفراد العينة من حملة درجة دراسات عليا بتكـــرار (48) ونسبة (46.6)، يليها حملة درجة بكالوريوس بتكرار (42) ونسبة (40.8)، وأخيرا حملة درجة الثانوي فما دون فقط بتكرار (9) ونسبة (8.7) وكان تكرار الفاقد في السؤال (4) ونسبة (3.9).

الحالة الاجتماعية:

الجدول 5: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة	التكرار	النسبة
أعزب	2	1.9
متزوج	99	96.1
أرمل	2	1.9
المجموع	103	100

من هذا الجدول نجد أن معظم أفراد العينة حالتهم الاجتماعية "متـــزوج" بتكــرار (99) ونسبة (96.1)، يليها وبنفس الدرجة "أعزب، أرمل" بتكرار (2) ونسبة (1.9) لكل منهما.

مكان الإقامة:

الجدول 6: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
مدينة	79	76.7
قرية	18	17.5
بادية	3	2.9
الفاقد	3	2.9
المجموع	103	100

من خلال الجدول السابق نجد أن اغلب أفراد العينة ممن يسكنون المدينة بتكرار (79) ونسبة (76.7) يليها القرية بتكرار (18) ونسبة (17.5) ثم البادية بتكرار (3) ونـسبة (2.9)، ويرجع تفضيلهم للسكن في المدينة إلى القرب من مكان عملهم والذي يتمركز في المدينة عمان.

بالإضافة إلى وجود مكاتب عمل للنواب في دوائرهم الانتخابية لسهولة الوصول إليهم في أيام محددة، أما السكن فهو في المدينة، وكان تكرار الفاقد في السؤال (3) ونسبة (2.9).

العمل الراهن:

الجدول 7: توزيع أفراد العينة حسب العمل الراهن

العمل الراهن	التكرار	النسبة
وزير	6	5.8
نائب	75	72.8
عين	7	6.8
الفاقد	15	14.6
المجموع	103	100

نجد أن معظم أفراد لعينة كانوا من "النواب" بتكرار (75) ونسبة (72.8) ثم تلاها "عين" بتكرار (7) ونسبة (6.8) ثم جاء "وزير" بتكرار (6) ونسبة (5.8)، ويرجع ذلك إلى صعوبة الوصول إلى الوزراء والأعيان الحاليين والسابقين، ورفض اغلبهم للاستجابة بداعي انشغالهم الشديد، أو عدم تواجدهم بسبب السفر، وكان تكرار الفاقد في السؤال (15) ونسبة (14.6).

العمل السابق:

الجدول 8: توزيع أفراد العينة حسب العمل السابق

العمل السابق	التكرار	النسبة
وزير	10	9.7
نائب	40	38.8
غير ذلك	49	47.6
الفاقد	4	3.9
المجموع	103	100

نجد أن معظم أفراد العينة كانون ممن لم يسبق لهم أن كانوا وزراء أو أعيان أو نـواب بتكرار (49) ونسبة (47.6) ثم تلاها "نائب سابق" بتكرار (40) ونسبة (38.8) ثم جاء "وزيـر سابق" بتكرار (10) ونسبة (9.7)، وكان تكرار الفاقد في السؤال (4) ونسبة (3.9).

سنوات الخبرة:

الجدول 9: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
0	2	1.9
1	3	2.9
2	2	1.9
3	1	1.0
4	6	5.8
5	4	3.9
6	3	2.9
7	1	1.0
8	6	5.8
10	6	5.8
12	5	4.9
15	5	4.9
18	5	4.9
19	2	1.9
20	16	15.5
22	1	1.0
25	2	1.9
30	4	3.9
50	2	1.9
70	1	1.0
الفاقد	26	25.2
المجموع	103	100.0

من خلال الجدول (9) نجد أن سنوات الخبرة في العمل السياسي لأفراد العينـة بلغـت أعلى مستوى في الفترة (10) سنوات فما دون بتكرار (34) بينما كانت الفترة (22 سنة فمـا فوق) في أقل نسبه خبره في العمل السياسي بتكرار (10) أما بالنسبة لسنوات الخبرة للفئة (11-21) سنة فقد بلغ تكرارها (33)، وكان تكرار الفاقد في السؤال (26) ونسبة (25.2).

الدخل الشهري:

الجدول 10: توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة
1000	7	6.8
1200	1	1.0
1300	4	3.9
1320	1	1.0
1339	1	1.0
1350	2	1.9
1400	5	4.9
1405	1	1.0
1500	21	20.4
1600	1	1.0
1900	1	1.0
1935	1	1.0
1950	1	1.0
2000	11	10.7
2300	1	1.0
2500	1	1.0
3000	11	10.7
3500	8	7.8
3600	1	1.0
4000	3	2.9
5000	1	1.0
6000	1	1.0
7000	1	1.0
7500	1	1.0
14500	1	1.0
18000	1	1.0
20000	1	1.0
الفاقد	13	12.6
المجموع	103	100.0

من هنا نجد أن أقل دخل لأفراد العينة كان (1000) دينار بتكرار (7) ونسبة (6.8)، وأعلى دخل كان (20000) دينار بتكرار (1) ونسبة (1.0)، وان اغلب أفراد العينة كانت

رواتبهم (1500) دينار حيث تكرر (21) مرة بنسبة (20.4) من مجمل أفراد العينـــة، وكـــان تكرار الفاقد في السؤال (13) بنسبة (12.6).

الانتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني:

الجدول 11: توزيع أفراد العينة حسب الانتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني

الانتماء	التكرار	النسبة
نعم	65	63.1
لا	34	33.0
الفاقد	4	3.9
المجموع	103	100

من هنا نجد أن معظم أفراد العينة ينتموا إلى مؤسسات المجتمع المدني حيث كان تكرار الذين أجابوا "نعم" (65) بنسبة (63.1)، والذين أجابوا "لا" كان تكرارهم (34) بنسبة (33.0) من مجمل أفراد العينة، وكان تكرار الفاقد في السؤال (4) بنسبة (3.9).

ثانياً: الإجابة على تساؤلات الدراسة.

المجال الأول: توزيع أفراد العينة حسب غايات التنمية السياسية.

الجدول 12: توزيع أفراد العينة حسب غايات التنمية السياسية
(المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي.	4.4	0.58	10
2	بناء الديمقراطية.	4.51	0.50	4
3	تحقيق التوازن السياسي.	4.35	0.62	15
4	تفعيل الحريات العامة.	4.45	0.61	6
5	بناء الدولة القومية.	3.97	1.05	21
6	تحقيق التنمية الاقتصادية.	4.50	0.56	5
7	تطوير الثقافة السياسية للمجتمع.	4.43	0.56	7

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
8	تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في المجتمع.	4.43	0.69	8
9	فصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية (العلمانية).	3.61	1.36	22
10	تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.	4.28	0.69	16
11	الاهتمام بتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية.	4.57	0.50	2
12	مواجهة المشاكل والأزمات المتمثلة في (التكامل السياسي، المشاركة الشعبية).	4.21	0.64	17
13	تداول السلطة التشريعية والتنفيذية.	4.19	0.75	19
14	تعديل أنماط السلوك بصورة تتلائم مع الأهداف السياسية المنشودة.	4.10	0.69	20
15	تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.	4.60	0.55	1
16	توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وطنية ذات تمثيل واسع.	4.38	0.68	11
17	ضمان حقوق المرأة كافة وتحفيز مشاركتها في جميع الحقول بما فيها مجلس النواب.	4.21	0.71	18
18	ضمان مشاركة الشباب في عملية التنمية السياسية.	4.37	0.54	12
19	إعلاء قيم التسامح والتعددية والعقلانية والنسبية.	4.36	0.54	13
20	تعزيز أسلوب الحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة والتعبير عن نفسه.	4.51	0.54	3
21	انتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والمساواة والاندماج في المجتمع.	4.41	0.59	9
22	تعظيم خصال ومزايا الشخصية الوطنية الأردنية: الكرامة، العزة، النخوة، الانتصار للحق، والتكافل.	4.35	0.77	14
	المجموع الكلي	4.3268	0.6687	

يشير الجدول (12) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول غايات التنمية السياسية حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للفقرات التي تنص على مفهوم التنمية السياسية هي (4.3268) وانحراف معياري له بلغ (0.6687) وبلغ متوسط أعلى رتبة لرتب الفقرات ككل (4.60) وانحرافها المعياري (0.55) وكان للفقرة

الخامسة عشر والتي تنص على تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات. يمكن تفسير ذلك بوجود الحاجة للفصل بين السلطات، ليتيح ذلك الفرصة لها للقيام بدورها بشكل فاعل ودقيق حيث أن الارتباط فيما بينها قد يؤدي إلى تقييد في عمل إحداها وخاصة أن السلطة التشريعية والتي هي تمثل الشعب يجب أن يكون لها دورها رأيها المستقل حتى يتسنى للمشاركة الشعبية القيام بدون ضغوط من قبل السلطة التنفيذية، أما بالنسبة للسلطة القضائية فيجب فصلها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث تكون معنية بالفصل في المنازعات ذات الطبيعة الدستورية ، والعمل بمصداقية دون أية ضغوطات وذلك لا يعني عدم التوافق ما بين السلطات الثلاث وذلك بناءً على أن الفصل بين السلطات هدف محوري للتنمية السياسية لضمان سير العمل السياسي ضمن مستوى عالي من المصداقية والشفافية مع مراعاة الرقابة المتبادلة فيما بينها.

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العتيبي) "الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات"، حيث يؤكد على ضرورة ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وإعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية وتقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية.

بينما بلغ متوسط أدنى رتبة ككل (3.61) بانحراف معياري (1.36) وكان للفقرة التاسعة والتي تنص على فصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية (العلمانية). وهذا ما يدل على عدم تأييد أفراد العينة لفصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية، ويمكن تفسير ذلك لأن الدولة الأردنية؛ دولة عربية مستقلة ودينها الإسلام وذلك بمقتضى المادة (1 و 2) من الدستور الأردني، ويعود كذلك هذا الرفض إلى أن الدين مرتبط بالعائلة بشكل قوي فمن البديهي أن ترفض النخبة عملية الفصل ما بين المؤسسات السياسية والدين، حيث أن الدولة تتخذ من الدين أداة للأيدولوجيات السياسية.

وتتعارض هذه النتيجة ونتيجة دراسة (ليرنر) "تجاوز المجتمع التقليدي" والذي يرى بأن المجتمع التقليدي في طريقه إلى الزوال، وأن الإسلام غير قادر على مواجهة الروح العقلانية والوضعية.

ويتبين من خلال الجدول(12) أن غايات التنمية السياسية تتمثل في تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات و الاهتمام بتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية وبناء الديمقراطية وتعزيز أسلوب الحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة والتعبير عن نفسه، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحرية السياسية وتفعيل الحريات العامة وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في المجتمع بانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والمساواة والاندماج في المجتمع، وتوفير بيئة سياسية حيوية، ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وطنية ذات تمثيل واسع، وهو ما ينبغي على الدولة أن تأخذه بعين الاعتبار عند تبنيها للتنمية السياسية حيث أنها عملية تبدأ من أسفل الهرم من الشعب فهذا يعني أن تهتم الدولة بتعزيز هذه القاعدة وتهيئتها ثقافياً واقتصادياً ونفسياً للبدء بعملية التنمية السياسية وليس فرض هذه العملية من قمة الهرم، فذلك لا يكفل نجاح عملية التنمية السياسية بدون مشاركة الشعب.

المجال الثاني: توزيع أفراد العينة حسب آليات التنمية السياسية.

الجدول 13: توزيع أفراد العينة حسب آليات التنمية السياسية
(المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال إنتاج النخب السياسية ونشر الثقافة السياسية.	3.66	1.05	5
2	تساهم الأجهزة الأمنية بدور مهم في تحقيق التنمية السياسية.	3.58	2.41	7
3	يساهم الإعلام بدور بارز في تحقيق التنمية السياسية.	3.84	1.06	1
4	تساهم مراكز البحوث والدراسات في تكوين اتجاهات الرأي العام وتنامي الأجواء الديمقراطية.	3.69	0.99	4
5	تدعم المشاركة السياسية للنقابات المهنية عملية التنمية السياسية.	3.74	1.01	3
6	تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توجيه وتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية.	3.78	0.97	2
7	تساهم المؤسسات التعليمية في تحقيق الوعي السياسي والتنمية السياسية.	3.58	1.02	6
	المجموع الكلي	3.6957	1.2154	

يشير الجدول (13) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول آليات التنمية السياسية حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للفقرات التي تنص على آليات التنمية السياسية هي (3.6957) وانحراف معياري له بلغ (1.2154) وبلغ متوسط أعلى رتبة لرتب الفقرات ككل (3.84) وانحرافها المعياري (1.06) وكان للفقرة الثالثة والتي تنص على يساهم الإعلام بدور بارز في تحقيق التنمية السياسية، وهذا يؤكد دور وسائل الإعلام كآلية فاعلة في تحقيق الوعي السياسي والثقافة السياسية، ويمكن تفسير ذلك بأن الإعلام له دور كبير في تحقيق التنمية السياسية بحيث لا يكون الإعلام إعلام حكومة بل إعلام دولة، وعدم اعتماد الإعلام كمصدر للإثراء على حساب الرسالة الإعلامية وزيادة فاعلية الإعلام في المجال السياسي والسعي لتكوين مصداقية الإعلام من خلال التحقيقات الصحفية الميدانية

واستطلاعات الرأي والذي له أثر في زيادة الاضطلاع على الـرأي العـام وتحقيـق الـوعي والتثقيف السياسي للشعب. وتتفق هذه النتيجة ودراسة (النقرش) "محددات التنمية السياسية فـي الأردن" والذي توصل إلى أن أهم الآليات التي تحقق المشاركة السياسية هي التوعية الإعلامية.

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (ليرنر) "تجاوز المجتمع التقليدي" والذي يرى أن دور وسائل الإعلام هو دور أساسي وفعال في تحقيق عملية التحديث في دول كثيـرة فـي الـشرق الأوسط وفي مجتمعات أخرى نامية.

وكذلك تتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العويني) "الراديو والتنمية السياسية" والذي يرى أن دور الراديو كوسيلة من وسائل الإعلام يزداد في الدول النامية، إذ يمكن أن يسمع من جميع السكان، دون التأثر بمعدل الأمية، كما لا يتأثر بصعوبة المواصلات ولا يحتاج لمجهـود مـن المستمعين فلذا يمكن للراديو أن يساهم في التنمية السياسية، من خلال تحقيق الوعي الـوطني، وتهيئة المناخ اللازم للتنمية واتساع نطاق المشاركة والمساهمة في تحقيق الولاء الوطني.

بينما بلغ متوسط أدنى رتبة ككل (3.58) بانحراف معياري (2.41) وكان للفقرة الثانية والتي تنص على تساهم الأجهزة الأمنية بدور مهم في تحقيق التنمية السياسية، ومما يشير إلـى اتجاه أفراد العينة إلى نفي دور الأجهزة الأمنية في تحقيق التنمية الـسياسية وتتعـارض هـذه النتيجة ونتيجة دراسة (المسيعدين) "التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن"، حيث تشير نتائج دراسته إلى وجود عدد من العوامل التي كان لها دور بارز في بروز العديـد مـن المؤشرات لعدم الاستقرار السياسي والتي منها غياب دور الجيش (والفئات الاجتماعيـة) فـي العملية السياسية ، ويمكن تفسير ذلك بسبب الذهنية الأمنية التي لم تتـرك أي مـن المجـالات للسلطة العامة إلا وتركت أثرها فيها، وذلك لأن الأجهزة الأمنية تعمل لصالح الحكومة لتحقيـق الأمن الداخلي ودعم الاستقرار السياسي بغض النظر عن توجهات الشعب وإرادتهم.

وتتفق هذه النتيجة ودراسة (النقرش) "محددات التنمية السياسية في الأردن" حيث توصل إلى ضرورة تبديد المخاوف من الملاحقات الأمنية حيث كان الهاجس من الملاحقة الأمنية من أبرز أسباب عدم المشاركة السياسية.

من خلال الجدول (13) يتبين أن آليات التنمية السياسية المحددة في الدراسة تلقت قبول ممتاز من أفراد العينة حيث تمحورت إجاباتهم حول الموافقة بتكرارات كبيرة وكانت عدم الموافقة قليلة، فيمكننا القول بأن من الآليات المهمة لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع الأردني العناصر التالية وبحسب أهميتها كانت تتمثل أولاً بدور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية السياسية بمتوسط حسابي (3.84) ومن ثم دور مؤسسات المجتمع المدني على توجيه وتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية والنقابات المهنية ومراكز البحوث والدراسات ودورها في تكوين اتجاهات الرأي العام وتنامي الأجواء الديمقراطية، والأحزاب السياسية التي تساهم في إنتاج النخب السياسية ونشر الثقافة السياسية ومن ثم يأتي دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الوعي السياسي ودور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن والتنظيم لسير عملية التنمية السياسية بطريقة سهلة حضارية بعيدة عن الشغب والتطرف، حيث كان للمؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية أدنى رتبة بلغت (3.58) على التساوي.

المجال الثالث: توزيع أفراد العينة حسب معوقات التنمية السياسية.

الجدول 14: توزيع أفراد العينة حسب معوقات التنمية السياسية
(المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	ميل منظمات المجتمع المدني إلى المعارضة السياسية بدلاً من المعارضة الحقوقية.	3.14	1.15	11
2	وجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش.	3.10	1.25	12
3	شيوع حالة شعبية محبطة بسبب فشل التجارب الحزبية.	3.66	1.29	3
4	انتهاج نمط الترشيح الشخصي يضعف قدرة البرلمان بالمساهمة في عملية التنمية السياسية.	3.61	1.22	6
5	استمرار خوف الفئات الاجتماعية المختلفة من العمل السياسي. المنظم بسبب الذاكرة التاريخية المرتبطة بالأحكام العرفية.	3.62	1.33	5
6	ضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية.	3.99	4.06	1
7	استمرار الازدواجية بين الدور المهني والدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.	3.31	1.17	10
8	المعالجة القسرية لازدواجية الدور المهني والسياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.	3.33	1.00	9
9	سيطرة العلاقات والروابط التقليدية.	3.63	1.08	4
10	ضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفة.	3.82	1.05	2
11	وجود معيقات تشريعية (مثل قانون الانتخاب وقانون الاجتماعات).	3.51	1.15	8
12	عدم قدرة طروحات الموروث السياسي العشائري على مواجهة المتغيرات الحديثة وتحقيق التنمية السياسية.	3.53	1.22	7
	المجموع الكلي	3.51	1.42	

يشير الجدول (14) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول معوقات التنمية السياسية حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للفقرات التي تنص على معوقات التنمية السياسية هي (3.51) وانحراف معياري له بلغ (1.42) وبلغ

متوسط أعلى رتبة لرتب الفقرات ككل (3.99) وانحرافها المعياري (4.06) وكان للفقرة السادسة والتي تنص على ضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية. ويمكن تفسير ذلك بأنه رغم المجهود الذي تبذله وسائل الإعلام في المجال السياسي إلا أن عليها تطوير دورها في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية باعتبارها الوسيلة الأسهل وصولاً للشعب فهي لا تحتاج إلى مجهود كبير منهم من خلال التلفاز أو الصحف أو الإذاعة ويعود ذلك إلى عدم استقلالية الإعلام بأشكاله المختلفة لارتباطه بالحكومة. ولعدم وجود مساحة من حرية التعبير وإبداء الرأي فتلقي النخبة السياسية بالمسؤولية على عاتق الإعلام بدلاً من تأييد وجود عائق ثقافي وقانوني واجتماعي ناتج عن سياسة الدولة والذي يؤثر بدوره على دور وسائل الإعلام في دمج مسيرة التنمية السياسية بشكل ملائم.

وهذا يشير إلى الرسالة الإعلامية ضعيفة وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العويني) "الراديو والتنمية السياسية"، والذي يشير إلى وجود عدة تكتيكات يمكن الاستفادة منها عند توجيه الرسائل الإعلامية بالراديو، حيث تعد الجوانب النفسية للاتصال من المسائل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار وكذلك أن يؤكد الراديو على موثوقية المعلومة لزيادة نسبة قابلية التصديق، وأن يجذب انتباه مستقبلية ويربطهم به وكذلك تضمين البرامج غير السياسية على بعض الرموز المتعلقة بالتنمية السياسية، وإعادة النظر في نشرات الأخبار وإذاعتها في أوقات محددة تسمح بالاستماع إليها من قبل عدد كبير من السكان، ومراعاة صياغتها بما يتمشى مع مستقبليها وأن تغطي رسائل المراسلين مختلف الجوانب الداخلية والخارجية.

بينما بلغ متوسط أدنى رتبة ككل (3.10) بانحراف معياري (1.25) وكان للفقرة الثانية والتي تنص على وجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش، ويمكن تفسير ذلك بأن النخبة السياسية لا تهتم بالتغيير الثقافي لأن ذلك قد يؤثر على

مصالحها من خلال تحقيق الوعي الثقافي لدى الشعب والذي يجعلها على مراقبة دائمة من قبل الشعب حيث أن عامل الثقافة من أهم عوامل التنمية السياسية ليكون الفرد مطلقاً ومشاركاً في العملية السياسية. وهذه النتيجة تتعارض ونتيجة دراسة (بوراده) "الإصلاح السياسي في الجزائر"، والذي يؤكد في دراسته على أقدام النظام السياسي على تهميش الجماهير الشعبية، وعدم إشراكها في رسم السياسة العامة، وفي اتخاذ القرارات التي تهم المواطن وتمس حياته اليومية حيث أدت هذه النتائج في الجزائر إلى حوادث أكتوبر 1988م والتي أطاحت بالدستور فشرع النظام في تطبيق الإصلاحات السياسية.

ويتبين من خلال الجدول(14) أن هناك تأييد كبير من أفراد عينة الدراسة حول معوقات التنمية السياسية، حيث تركزت إجاباتهم وتكراراتهم بنسب كبيرة حول "موافق" و"موافق بشدة" وكانت أقلها تتجه نحو عدم الموافقة، حيث تتمثل معوقات التنمية السياسية من خلال الدراسة بضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.99) وضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفة وشيوع حالة شعبية محبطة بسبب فشل التجارب الحزبية مما يؤدي إلى سيطرة العلاقات والروابط التقليدية وانتهاج نمط الترشيح الشخصي والذي بدوره يضعف قدرة المجتمع على مواجهة المتغيرات الحديثة وتحقيق التنمية السياسية، أما بالنسبة لازدواجية دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب "الدور المهني والدور السياسي" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.31) وميل مؤسسات المجتمع المدني إلى المعارضة السياسية بدلاً من المعارضة الحقوقية بمتوسط حسابي (3.14) ووجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش بمتوسط حسابي (3.10) فكانت هذه المعيقات في آخر سلم اهتمام أفراد العينة حيث كان لها أدنى الرتب على التوالي.

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (علي) "دور المثقفين في التنمية السياسية؛ مع التطبيق على مصر"، والذي يحبذ استخدام التفسير التاريخي الذي يرى بأن سلوك المثقفين يتحدد من خلال عملية معقدة تتضمن العديد من المتغيرات مثل الأصول الاجتماعية للمثقفين وطبيعة التعليم الذي تلقوه وطبيعة الجماعات المهنية والسياسية التي يرتبطون بها، كما وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العتيبي) "الإصلاح السياسي في دولة الكويت؛ المتطلبات والاحتمالات"، والذي يؤكد على أن الطبيعة غير الحزبية للبرلمان من التحديات الهيكلية التي تواجه مسيرة الإصلاح السياسي في دولة الكويت.

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (بورادة) "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1988-1992)"، والذي يؤكد على أن تهميش الجماهير الشعبية وعدم اشتراكها في رسم السياسة العامة، وفي اتخاذ القرارات التي تهم المواطن وتمس حياته اليومية، أدت إلى حوادث أكتوبر (1988) التي أطاحت بالدستور فشرع النظام في تطبيق الإصلاحات السياسية.

المجال الرابع: توزيع أفراد العينة حسب العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية

الجدول 15: توزيع أفراد العينة حسب العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن	3.43	1.09	11
2	استقرار النظام السياسي في الدولة نتيجة لأمن واستقرار الدولة	4.06	0.95	1
3	سياسة القانون	4.03	0.86	2
4	إفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة	3.89	0.76	3
5	توافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية	3.88	0.78	4
6	استناد التنمية الاقتصادية إلى الحرية السياسية	3.81	0.82	6
7	تساهم التنمية السياسية في معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية	3.79	0.94	7
8	تساهم التنمية السياسية في حل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية	3.67	1.00	10
9	تساهم التنمية السياسية في مكافحة البطالة والفقر من خلال تكاملها مع التنمية الاقتصادية	3.70	1.04	8
10	تساهم عملية احتواء الدستور للأحزاب السياسية في تحقيق المشاركة الشعبية السياسية الفاعلة.	3.68	1.04	9
11	انقطاع الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية.	3.85	0.99	5
	المجموع الكلي	3.7991	0.9345	

يشير الجدول (15) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للفقرات التي تنص على العوامل المحلية هي (3.7991) وانحراف معياري له بلغ (0.9345) وبلغ متوسط أعلى رتبة لرتب الفقرات ككل (4.06) وانحرافها المعياري،

(0.95) وكان للفقرة الثانية والتي تنص على استقرار النظام السياسي في الدولة نتيجة لأمن واستقرار الدولة. ويمكن تفسير ذلك باهتمام النخبة السياسية بتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة حيث أن وجود الاستقرار السياسي يمكنها كسلطة تشريعية من القيام بدورها وفرض سلطتها.

هذه النتيجة تشير إلى وجود استقرار سياسي في الدولة الأردنية وهذه النتيجة تتعارض ونتيجة دراسة (المسعيدين) "التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن"، والذي يرى أن عملية التحول الديمقراطي في الأردن هي سبيلاً لا رجعة عنه لكن مع وجود العيوب التي مست هذه العملية فإن هناك مؤشرات تدل على عدم وجود استقرار سياسي في الأردن حيث يتطلب اكتمال بناء عملية التحول الديمقراطي توافر الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدعم هذه العملية، وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتتفق هذه النتيجة فيما يتعلق بضرورة تحقيق الاستقرار الداخلي ونتيجة دراسة (إبراهيم) "أفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، حيث يرى أن من العوامل التي تهدد عملية التطور الديمقراطي وجود عدم الاستقرار وتنامي ظواهر التطرف والعنف الناتجة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

بينما بلغ متوسط أدنى رتبة ككل (3.43) بانحراف معياري (1.09) وكان للفقرة الأولى والتي تنص على غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن. ويعود ذلك لاعتقاد جزء من النخبة السياسية باستمرار الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية مما يجعل هناك تهديد أمني يجب الحذر منه لأن هذه الارتباطات على الرغم من أنها تساهم في الإثراء والتبادل الفكري إلا أنها قد تفتح المجال للعناصر الخارجية للتدخل و التأثير في فكر أعضاء الأحزاب المحلية والذي من شأنه إعاقة التنمية السياسية لأنها تثير الاختلافات

والمشكلات الداخلية، وخاصة بعد التجربة التي خاضتها الأحزاب في الارتباطات الخارجية وما نتج عنه من تحدي للسلطة مؤدياً ذلك لحظر النشاط الحزبي في البلاد في عام 1957.

ويتبين من الجدول(15) أن العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني تتمثل أولاً في استقرار النظام السياسي في الدولة نتيجة لأمن واستقرار الدولة والذي بلغ متوسطها الحسابي (4.06) وهي أعلى رتبة ويليها سيادة القانون، وإفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة، وتوافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية، وانقطاع الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية واستناد التنمية الاقتصادية إلى الحرية السياسية، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العتيبي) "الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات" والذي يرى أن من الضرورة تقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية كأحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجه عملية الإصلاح السياسي حيث أن التنمية الاقتصادية تستند إلى الحرية السياسية.

وكما تساهم التنمية السياسية في معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (العويني) "الراديو والتنمية السياسية"، حيث يرى بأن الراديو – كوسيلة إعلامية – يدعم عملية التنمية السياسية كعامل محلي إذ أنه يضاعف مصادر المعرفة ويمارس دور المفتش العام على سياسة الحكومة.

و تساهم التنمية السياسية في مكافحة البطالة والفقر واحتواء الدستور للأحزاب السياسية وتحقيق المشاركة الشعبية، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (بورادة) "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992"، والذي توصل إلى أن تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد الجزائري وعجز الدولة عن تحقيق مطالب الجماهير قد يؤدي إلى فشل في الإصلاحات السياسية، حيث أن مكافحة الفقر والبطالة تساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد مما يمكنهم من المشاركة السياسية الفاعلة وتحقيق الاستقرار والأمن في الدولة بتخطي المشكلات الاقتصادية

والاجتماعية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وتنامي التطرف والعنف، والتي تعرقل مسيرة التنمية السياسية.

بالإضافة إلى دور التنمية السياسية في حل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية وأخيراً كان عامل غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن في أدنى رتبة حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.43)، حيث يرى عدد من أفراد العينة (النخبة السياسية) بأن الأحزاب السياسية الموجودة في الأردن لا يزال لها ارتباطها الخارجي ومنه فإن التهديد الأمني لا يزال موجود بسبب تلك الارتباطات الخارجية للأحزاب.

ثالثاً: ربط المتغيرات المختلفة بمجالات الاستبانة.

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين المتغيرات الشخصية (العمر و الجنس) وغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية؟"

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. علاقة المجالات المختلفة مع الجنس؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان علاقة متغير الجنس بغايات التنمية السياسية آلياتها ومعوقاتها والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية، والجدول (16) يوضح ذلك.

الجدول 16: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة المختلفة حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غايات التنمية السياسية	ذكر	98	4.2913	.35497
	أنثى	3	4.1515	.34716
آليات التنمية السياسية	ذكر	99	3.6551	.76985
	أنثى	3	3.0000	.28571
معوقات التنمية السياسية	ذكر	99	3.4756	.83310
	أنثى	3	3.9722	.63099
العوامل المحلية	ذكر	97	3.7179	.59113
	أنثى	3	3.7576	.05249

يبين الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف مجالات الدراسة غايات وآليات ومعوقات والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني. حيث جاء المجال الأول والذي ينص على "غايات التنمية السياسية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (0.35) للذكور، و وبمتوسط حسابي بلغ (4.15) وانحراف معياري (0.34) للإناث. مما يدل على درجة موافقة عالية على فقرات هذه المجالات.

ولمعرفة دلالة هذه الاستجابات بشكل أوضح تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة كما يلي:

الجدول 17: اختبار t لمجالات الدراسة المختلفة حسب متغير الجنس

المجال	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
غايات التنمية السياسية	.672	99	.503
آليات التنمية السياسية	1.465	100	.146
معوقات التنمية السياسية	-1.022	100	.309
العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية	-.116	98	.908

تشير نتائج اختبار (t) بأنه لا يوجد فروقات دالة إحصائيا عند المستوى (0.05) بين الذكور والإناث حول غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية وأيضا حول العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية حيث تراوحت قيم مستوى الدلالة العملي لهذه المجالات ما بين (0.146) و (0.908). ويرجع هذا إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور نتيجة ضعف المشاركة السياسية للإناث في مجال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى رفض العديد من الإناث المشاركات في الساحة السياسية الإجابة على الاستبيان الخاص بالدراسة.

2. علاقة المجالات مع العمر؟"

لبيان العلاقة بين مجالات الدراسة، غايات وآليات ومعوقات والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية ومتغير العمر تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون كما هو مبين تاليا:

الجدول 18: معامل ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة المختلفة ومتغير العمر

	المجال / العمر	غايات التنمية السياسية	آليات التنمية السياسية	معوقات التنمية السياسية	العوامل المحلية
العمر	1	.060	.065	.222	.306

تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ايجابية بين العمر والمجال الثالث " معوقات التنمية السياسية" حيث كانت قوة هذه العلاقة (0.222) وأيضا هناك دلالة إحصائية على وجود علاقة ايجابية بين العمر والمجال الرابع " العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية" بمعامل ارتباط مقداره (0.306)، أما بالنسبة لغايات التنمية السياسية وآلياتها فتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين متغير العمر.

السؤال الثاني: هل هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، العمل الراهن والعمل السابق ومكان الإقامة) وغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى غايات التنمية السياسية، ومن ثم تم استخدام تحليل التباين المتعدد لكل مجال من مجالات الدراسة كما يلي:

المجال الأول: غايات التنمية السياسية

الجدول 19: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الأول: غايات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

المتغير	الفئات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	4.2525	0.23521
	بكالوريوس	4.2805	0.39442
	دراسات عليا	4.3172	0.33592
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.9545	0.25713
	متزوج	4.2927	0.35463
	أرمل	4.3409	0.16071
مكان الإقامة	مدينة	4.3199	0.34875
	قرية	4.1818	0.36564
	بادية	4.2273	0.47238
العمل الراهن	وزير	4.2045	0.18351
	نائب	4.2611	0.37377
	عين	4.2857	0.23723
العمل السابق	وزير	4.4000	0.24970
	نائب	4.3830	0.34091
	غير ذلك	4.1998	0.34436

من خلال الجدول (19) نجد أن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي مع المجال

الأول:غايات التنمية السياسية بلغ (4.2525) بانحراف معياري (0.23521) لمستوى "ثانوية فم

دون"، و"للبكالوريوس" بلغ المتوسط الحسابي (4.2805) بانحراف معياري (0.39442) و"دراسات عليا" كان المتوسط (4.3172) بانحراف معياري (0.33592).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فكان المتوسط الحسابي لـ "أعزب" (3.9545) وانحراف معياري (0.25713)، ولـ "متزوج" بلغ المتوسط الحسابي (4.2927) بانحراف معياري (0.35463)، ولـ "أرمل" كان المتوسط الحسابي (4.3409) بانحراف معياري (0.16071).

أما بالنسبة لمكان الإقامة كان الوسط لـ"المدينة" (4.3199) بانحراف معياري (0.34875)، و"للقرية" كان (4.1818) بانحراف معياري (0.36564)، وكان "للبادية" (4.2273) بانحراف معياري (0.47238).

وللعمل الراهن بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (4.2045) بانحراف معياري (0.18351)، و"للنائب" كان (4.2611) بانحراف معياري (0.37377)، و"للعين" بلغ (4.2857) بانحراف معياري (0.23723).

وللعمل السابق بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (4.4000) بانحراف معياري (0.2497)، و"للنائب" كان (4.3830) بانحراف معياري (0.34091)، و"لغير ذلك" بلغ (4.1998) بانحراف معياري (0.34436).

الجدول 20: تحليل التباين المتعدد ANOVA للمجال الأول: غايات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	.1350	2	.0680	.5400	.5850
المستوى التعليمي	.1290	2	.0650	.5150	.6000
العمل الحالي	.3600	2	.1800	1.437	.2450
العمل السابق	.5620	2	.2810	2.241	.1140
مكان الإقامة	.0680	2	.0340	.2700	.7650
الأخطاء	8.146	65	.1250		

تشير النتائج إلى انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعيـــة (الحالـــة الاجتماعيـــة والمستوى التعليمي، العمل الراهن والعمل السابق ومكان الإقامة) وغايات التنمية السياسية حيث كانت قيم الأوساط الحسابية لجميع فئات المتغيرات الاجتماعية تقريبا (أعلى من 4) مما يدل على اتفاق جماعي بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها فرد المعاينة حول المجال الأول " غايـــات التنمية السياسية " لهذه الدراسة.

وهذه النتيجة لا تتفق ونتيجة دراسة (علي) الذي يرى أن سلوك المثقفين يتحدد من خلال عملية معقدة تتضمن العديد من المتغيرات مثل الأصول الاجتماعية للمثقفين وطبيعة التعليم الذي تلقوه وطبيعة الجماعات المهنية التي يرتبطون بها.

المجال الثاني: آليات التنمية السياسية

الجدول 21: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثاني:آليات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

المتغير	الفئات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	3.8095	0.45737
	بكالوريوس	3.6531	0.87845
	دراسات عليا	3.5774	0.72781
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.0714	0.10102
	متزوج	3.6638	0.76885
	أرمل	3.0000	0.40406
مكان الإقامة	مدينة	3.6763	0.80932
	قرية	3.3810	0.62174
	بادية	4.0476	0.08248
العمل الراهن	وزير	3.6667	0.46657
	نائب	3.6495	0.76402
	عين	3.6122	0.72710
العمل السابق	وزير	3.3714	0.53537
	نائب	3.5964	0.81835
	غير ذلك	3.7580	0.75266

من خلال الجدول (21) نجد أن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي مع المجال الثاني: آليات التنمية السياسية بلغ (3.8095) بانحراف معياري (0.45737) لمستوى "ثانوية فما دون"، و"للبكالوريوس" بلغ المتوسط الحسابي (3.6531) بانحراف معياري (0.87845) و"دراسات عليا" كان المتوسط (3.5774) بانحراف معياري (0.72781).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فكان المتوسط الحسابي لـ "أعزب" (3.0714) وانحراف معياري (0.10102)، ولـ "متزوج" بلغ المتوسط الحسابي (3.6638) بانحراف معياري (0.76885)، ولـ "أرمل" كان المتوسط الحسابي (3.0000) بانحراف معياري (0.40406).

أما بالنسبة لمكان الإقامة كان الوسط لـ"المدينة" (3.6763) بانحراف معياري (0.80932)، و"للقرية" كان (3.3810) بانحراف معياري (0.62174)، وكان "للبادية" (4.0476) بانحراف معياري (0.08248).

وللعمل الراهن بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.6667) بانحراف معياري (0.46657)، و"للنائب" كان (3.6495) بانحراف معياري (0.76402)، و"للعين" بلغ (3.6122) بانحراف معياري (0.72710).

وللعمل السابق بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.3714) بانحراف معياري (0.53537)، و"للنائب" كان (3.5964) بانحراف معياري (0.81835)، و"لغير ذلك" بلغ (3.7580) بانحراف معياري (0.75266).

الجدول 22: تحليل التباين المتعدد ANOVA للمجال الثاني:آليات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	1.006	2	.503	.852	.431
المستوى التعليمي	.424	2	.212	.359	.700

العمل الحالي	.787	2	.394	.666	.517
العمل السابق	1.899	2	.949	1.606	.208
مكان الإقامة	1.262	2	.631	1.068	.350
الأخطاء	39.002	66	.591		

تشير النتائج إلى انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، العمل الراهن والعمل السابق ومكان الإقامة) وآليات التنمية السياسية حيث تراوحت قيم الأوساط الحسابية لجميع فئات المتغيرات الاجتماعية مابين (3 – 4) مما يدل على حيادية جماعية بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها أفراد العينة حول " آليات التنمية السياسية " لهذه الدراسة.

مما سبق يتضح عدم وجود تأثير للمتغيرات الاجتماعية على آليات التنمية السياسية يمكن تفسير ذلك بأن آليات تحقيق التنمية السياسية لا تقتصر على مؤسسة بحد ذاتها بل هي عملية تقتضي تكافل جميع مؤسسات المجتمع الحزبية والتعليمية ومراكز البحوث والإعلام والأجهزة الأمنية وكافة قطاعات المجتمع بغض النظر عن المتغيرات والاختلافات الاجتماعية فيما بينهم، حيث أن مسيرة التنمية السياسية تقتضي تكاثف الجهود وتوجيهها بشكل مدروس قائم على التنظيم وميكانيزم معين في توزيع الأدوار على كافة القطاعات وتشجيع لمشاركة المؤسسات القادرة على المساهمة في عملية التنمية السياسية سواء كان ذلك في تحقيق الوعي السياسي أو إنتاج النخب السياسية أو نشر الثقافة السياسية، وكما أشارت الدراسة التي أجراها محمد العويني إلى أن الراديو كآلية من آليات التنمية السياسية يمكن أن تساهم في تحقيق الوعي الوطني وله دور في التغير واتساع نطاق المشاركة وتحقيق الولاء الوطني والوعي به، كما أن مجتمع غير قادر على تجنب عملية الإصلاح لأن إرادة الإصلاح والرغبة في انجازه من خلال الديمقراطية قائمة في المجتمع وهي محكات أساسية لابد من تواجدها للبدء بمسيرة التنمية

السياسية بكافة الآليات الممكنة وبغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية وذلـك مـن منطلـق ممارسة حق المواطنة في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (المسيعدين)، حيث يؤكـد أن عملية التحول الديمقراطي في الأردن هي سبيلاً لا رجعة عنه.

المجال الثالث: معوقات التنمية السياسية

الجدول 23: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثالث:معوقات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

المتغير	الفئات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	3.5000	0.94097
	بكالوريوس	3.3909	0.77313
	دراسات عليا	3.5781	0.86045
الحالة الاجتماعية	أعزب	2.9167	0.47140
	متزوج	3.4739	0.83509
	أرمل	4.3333	0.11785
مكان الإقامة	مدينة	3.5000	0.87625
	قرية	3.4769	0.54519
	بادية	2.6389	1.21431
العمل الراهن	وزير	3.7361	0.39235
	نائب	3.3522	0.78778
	عين	3.5714	0.72398
العمل السابق	وزير	3.4917	0.76118
	نائب	3.6792	0.93552
	غير ذلك	3.3061	0.76308

من خلال الجدول (23) نجد أن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي مع المجال الثالث: معوقات التنمية السياسية بلغ (3.5) بانحراف معياري (0.94097) لمستوى "ثانوية فما دون"، و "للبكالوريوس" بلغ المتوسط الحسابي (3.3909) بانحراف معيـاري (0.77313) و "دراسـات عليا" كان المتوسط (3.5781) بانحراف معياري (0.86045).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فكان المتوسط الحسابي لـ "أعزب" (2.9167) وانحراف معياري (0.4714)، ولـ "متزوج" بلغ المتوسـط الحسابي (3.4739) بـانحراف معيـاري (0.83509)، ولـ "أرمل" كان المتوسط الحسابي (4.3333) بانحراف معياري (0.11785).

أما بالنسبة لمكان الإقامة كان الوسط الحسابي لـ"المدينة" (3.5) بانحراف معياري (0.87625)، و"للقرية" كان (3.4769) بانحراف معياري (0.54519)، وكان "للبادية" (2.6389) بانحراف معياري (1.21431).

وللعمل الراهن بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.7361) بانحراف معياري (0.39235)، و"للنائب" كان (3.3522) بانحراف معياري (0.78778)، و"للعين" بلغ (3.5714) بانحراف معياري (0.72398).

وللعمل السابق بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.4917) بانحراف معياري (0.76118)، و"للنائب" كان (3.6792) بانحراف معياري (0.93552)، و"لغير ذلك" بلغ (3.3061) بانحراف معياري (0.76308).

الجدول 24: تحليل التباين المتعدد ANOVA للمجال الثالث: معوقات التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	1.985	2	.993	1.577	.214
المستوى التعليمي	.119	2	.059	.094	.910
العمل الحالي	.133	2	.066	.105	.900
العمل السابق	.086	2	.043	.068	.934
مكان الإقامة	1.818	2	.909	1.444	.243
الأخطاء	41.549	66			

تشير النتائج إلى انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، العمل الراهن والعمل السابق ومكان الإقامة) ومعوقات التنمية السياسية حيث تراوحت قيم الأوساط الحسابية لجميع فئات المتغيرات الاجتماعية مابين (2.6 – 4.3) مما

يدل على حيادية جماعية بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها فرد المعاينة حول "ومعوقات التنمية السياسية" لهذه الدراسة.

المجال الرابع: العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية

الجدول 25: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الرابع: العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية حسب المتغيرات الاجتماعية

المتغير	الفئات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	3.9293	0.56367
	بكالوريوس	3.7545	0.43340
	دراسات عليا	3.6686	0.67913
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.4091	0.44998
	متزوج	3.7291	0.58945
	أرمل	3.7727	0.06428
مكان الإقامة	مدينة	3.8170	0.51732
	قرية	3.2929	0.71687
	بادية	3.8788	0.50069
العمل الراهن	وزير	3.8333	0.34217
	نائب	3.6737	0.56607
	عين	3.5714	0.88718
العمل السابق	وزير	3.7677	0.60833
	نائب	3.8205	0.54913
	غير ذلك	3.6902	0.56952

من خلال الجدول(25) نجد أن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي مع المجال الرابع العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية بلغ (3.9293) بانحراف معياري (0.56367) لمستوى "ثانوية فما دون"، و "للبكالوريوس" بلغ المتوسط الحسابي (3.7545) بانحراف معياري (0.4334) و "دراسات عليا" كان المتوسط (3.6686) بانحراف معياري (0.67913).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فكان المتوسط الحسابي لـ "أعزب" (3.4091) وانحراف معياري (0.44998)، ولـ "متزوج" بلغ المتوسط الحسابي (3.7291) بانحراف معياري (0.58945)، ولـ "أرمل" كان المتوسط الحسابي (3.7727) بانحراف معياري (0.06428).

أما بالنسبة لمكان الإقامة كان الوسط لـ"المدينة" (3.8170) بانحراف معياري (0.51732)، و"للقرية" كان (3.2929) بانحراف معياري (0.71687)، وكان "للبادية" (3.8788) بانحراف معياري (0.50069). وللعمل الراهن بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.8333) بانحراف معياري (0.34217)، و"للنائب" كان (3.6737) بانحراف معياري (0.56607)، و"للعين" بلغ المتوسط الحسابي (3.5714) بانحراف معياري (0.88718).

وللعمل السابق بلغ المتوسط الحسابي "للوزير" (3.7677) بانحراف معياري (0.60833)، و"للنائب" كان (3.8205) بانحراف معياري (0.54913)، و"لغير ذلك" بلغ (3.6902) بانحراف معياري (0.56952).

الجدول 26: تحليل التباين المتعدد ANOVA للمجال الرابع العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية: حسب المتغيرات الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	.052	2	.026	.085	.918
المستوى التعليمي	.188	2	.094	.307	.737
العمل الحالي	.100	2	.050	.163	.850
العمل السابق	.008	2	.004	.013	.987
مكان الإقامة	3.620	2	1.810	5.915	.004
الأخطاء	19.886	65	.306		

تشير النتائج إلى انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي، العمل الراهن و العمل السابق) والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية حيث تراوحت قيم الأوساط الحسابية لجميع فئات المتغيرات الاجتماعية مابين (3.4 – 3.8) مما يدل على شبة موافقة جماعية بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها فرد المعاينة حول " العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية " لهذه الدراسة.

بينما كانت هناك فروقات دالة إحصائياً في هذا المجال يعزى لمكان الإقامة. وباستخدام اختبار Tukey للمقارنات البعدية تبين أن الفروقات كانت بين سكان المدن بوسط حسابي (3.81) و انحراف معياري (0.51) و سكان القرية بوسط حسابي (3.29) و انحراف معياري (0.71). ولا يوجد فروقات دالة إحصائيا بين سكان المدن و سكان البادية أو سكان القرى وسكان البادية، والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية.

ويمكن تفسير ذلك بعدم اكتمال دور التنمية السياسية في تحسين الظروف الداخلية التي يحتاج تحقيقها وجود التنمية السياسية وخاصة فيما يتعلق بتكامل التنمية السياسية مع التنمية الاقتصادية كحل مشكلة البطالة والفقر، حيث تلعب التنمية السياسية دوراً مهماً فيها من خلال

تحقيق المساواة ووجود الاستقرار السياسي مما يؤكد اعتماد الكفاءة في إعطاء فرص الحـــراك والتغلب على التذمر الاجتماعي لتحقيق المشاركة الشعبية، هذا من ناحية ومن ناحية أخـــرى أن التغلب على هذه المشكلة هو عامل مهم يدعم المشاركة الشعبية في المجال السياسي من خـــلال تهيئة الفرد نفسياً للتفكير في العملية السياسية بعد تحقيق الراحة الاقتصادية، فيصبح مهيئاً للتفكير في المجال السياسي بشكل جاد، ويتفق ذلك ونتيجة دراسة (إبراهيم) بأن المشكلات الاقتــصادية والاجتماعية الحادة التي يعانيها المجتمع المصري تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظـــواهر التطـــرف والعنف وعدم الاستقرار وهو ما يعهد عملية التطور الديمقراطي برمتها.

ويرجع عدم تأثير متغير مكان الإقامة البادية على العوامل المحلية التي أملت ضـــرورة التنمية السياسية إلى قلة عددهم كما يبين الجدول رقم (6) حيث يبين أن عددهم هو (3) أفـــراد فقط، هذا بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الحياة المدنية عن الحياة القروية وخصوصية كل منهمـــا عن الأخرى وعن الحياة البدوية مما يؤدي إلى وجود اختلاف.

السؤال الثالث: هل هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية (الدخل الشهري) و غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون كما يلي:

الجدول 27: معامل ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة المختلفة ومتغير الدخل الشهري

المجال	غايات التنمية السياسية	آليات التنمية السياسية	معوقات التنمية السياسية	العوامل المحلية
الدخل الشهري	.015	-.105	.090	.027

تشير النتائج بأنه لا يوجد أي علاقة بين الدخل الشهري ومجالات الدراسة المختلفة حيث تراوحت قيم معامل الارتباط في هذه المجالات مابين (-.105) إلى (0.09) وهي جميعها قـــيم

ضعيفة جداً، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع أفراد العينة هم من ذوي الدخول المرتفعة بالنسبة لباقي أفراد المجتمع، حيث أن أدنى دخل كان (1000) دينار بتكرار (7) وكان أعلى دخل (20000) دينار بتكرار (1)، كما في الجدول (10)، فان أدنى دخل هو (1000) دينار وهو معدل مرتفع بالنسبة كدخول العديد من أفراد المجتمع الأردني.

السؤال الرابع: هل هناك علاقة بين المتغيرات السياسية (الانتماء لإحدى مؤسسات المجتمع المدني، الخبرة في العمل السياسي) و غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الانتماء لإحدى مؤسسات المجتمع المدني ومجالات الدراسة، والجدول رقم (28) يوضح ذلك.

الجدول 28: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة المختلفة حسب متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني

المجال	الانتماء لمؤسسات؟	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غايات التنمية السياسية	نعم	64	4.3082	.36033
	لا	34	4.2634	.35664
آليات التنمية السياسية	نعم	65	3.6615	.82629
	لا	34	3.5966	.68690
معوقات التنمية السياسية	نعم	65	3.5205	.71429
	لا	34	3.4436	1.06318
العوامل المحلية	نعم	63	3.7330	.59454
	لا	34	3.7433	.46810

من خلال الجدول (28) نجد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الدراسة حسب متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني حيث كان عدد الذين أجابوا بنعم للمجال الأول "غايات التنمية السياسية" (64) بوسط (4.3082) وانحراف معياري (0.36033)، أما الذين

أجابوا بلا (34) بوسط (4.2634) وانحراف معياري (0.35664). أما المجال الثاني "آليات التنمية السياسية" كان عدد الذين أجابوا بنعم (65) بوسط (3.6615) وانحراف معياري (0.82629)، أما الذين أجابوا بلا (34) بوسط (3.5966) وانحراف معياري (0.6869). وللمجال الثالث "معوقات التنمية السياسية" كان عدد الذين أجابوا بنعم (65) بوسط (3.5205) وانحراف معياري (0.71429)، أما الذين أجابوا بلا (34) بوسط (3.4436) وانحراف معياري (1.06318). والمجال الرابع " العوامل المحلية" كان عدد الذين أجابوا بنعم (63) بوسط (3.7330)وانحراف معياري (0.59454)، أما الذين أجابوا بلا (34) بوسط (3.7433) وانحراف معياري (0.46810). ولمعرفة دلالة هذه الاستجابات بشكل أوضح تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة كما في الجدول(29):

الجدول 29: اختبار t لمجالات الدراسة المختلفة حسب متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني

المجال	T قيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
غايات التنمية السياسية	.589	96	.557
آليات التنمية السياسية	.392	97	.696
معوقات التنمية السياسية	.428	97	.670
العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية	-.087	95	.931

تشير نتائج اختبار t بأنه لا يوجد فروقات دالة إحصائيا عند المستوى (0.05) بين الانتماء أو عدم الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني حول جميع مجالات الدراسة حيث تراوحت قيم مستوى الدلالة العملي لهذه المجالات مابين (.0557) و(0.931).

ويمكن إرجاع سبب عدم تأثير متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني على رأي أفراد العينة حول غايات واليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني إلى وجود رؤية متناغمة أو متطابقة لأفراد العينة باختلاف

انتماءاتهم السياسية حول غايات التنمية السياسية، بالإضافة إلى امتلاكهم للقوة السياسية التي تمكنهم من المشاركة السياسية وترجمة أفكارهم إلى عمل سياسي.

ولا تتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة (علي) حيث يرى أن سلوك المثقفين يتحدد باختلاف طبيعة الجماعات السياسية التي يرتبطون بها ويرى بأن فشل مثقفو الفترة الليبرالية في تحقيق التنمية السياسية بسبب عدم توفر القوة السياسية لديهم للتغلب على المتغيرات المعوقة للتنمية السياسية.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين مجالات الدراسة والخبرة في العمل السياسي فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة هذه العلاقة كما هو مبين في جدول (30).

الجدول 30: معامل ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة المختلفة ومتغير الخبرة في العمل السياسي

المجال	غايات التنمية السياسية	آليات التنمية السياسية	معوقات التنمية السياسية	العوامل المحلية
الخبرة في العمل السياسي	-.041	-.099	-.066	-.044

تشير النتائج إلى علاقة سلبية ضعيفة جداً (غير دالة إحصائياً) بين مجالات الدراسة المختلفة والخبرة في العمل السياسي حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (-.099) و(-0.041).

ويمكن تفسير ذلك بأن معظم أفراد العينة لديهم سنوات خبرة طويلة في العمل السياسي حيث بلغ عدد الذين لديهم أكثر من (4) سنوات خبرة في العمل السياسي (49) فرد والذين لديهم اقل من (4) سنوات خبرة بلغ عددهم (8) أفراد، كما يبين الجدول رقم (9) وبما أن معظم أفراد العينة (57) فرد لديهم سنوات خبرة في العمل السياسي، فهذا يشير إلى وجود نضوج فكري

حول غايات التنمية السياسية وهو يشير إلى ارتفاع مستوى التطلع السياسي لأفراد العينة، مما يمكن تفسير عدم تأثير سنوات الخبرة على مجالات الدراسة.

رابعاً: مناقشة النتائج في ضوء نظريات الدراسة.

انطلقت هذه الدراسة من قضية محورية تهدف إلى محاولة تحديد مفهوم وغايات التنمية السياسية والتعرف على آليات تحقيقها والوقوف على المعوقات التي تعتري مسيرة انجازها ومحاولة تحديد العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية، من خلال وجهة نظر أصحاب القرار السياسي في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

وقد بينت نتائج الدراسة أن غايات التنمية السياسية ينطلق من تحقيق غايات التنمية السياسية والتي تتمثل في تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات ومن ثم الاهتمام بتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية وبناء الديمقراطية وتعزيز أسلوب الحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة والتعبير عن نفسه، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحرية السياسية وتفعيل الحريات العامة وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في المجتمع بانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والمساواة والاندماج في المجتمع، وتوفير بيئة سياسية حيوية، ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وطنية ذات تمثيل واسع.

وتتفق هذه النتيجة ونظرية (لوسيان باي) "النظرية السياسية ودراسة العالم الثالث" حيث يؤكد على فكرة المساواة والقدرة أو الطاقة والتمايز، ويرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية، كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم هذا، حيث إن لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية، تصبح المساواة والقدرة لا قيمة لها، لأن من

خلال المؤسسات الحكومية المتطورة في مجتمع تفاضلي تصبح للعمليات السياسية مستوى رفيع من القدرة على المساواة الجوهرية بين المشتركين (مهنا، 1991).

وكذلك يحدد لوسيان باي مفهوم التحديث السياسي بضرورة تضمنه على عنصر مهم وهو الاتجاه العام نحو المساواة والذي يسمح بمساواة الفرص للمشاركة في الممارسات السياسية (علي، 1985)، ويرى لوسيان باي أن من عناصر مفهوم التحديث السياسي علمنة العملية السياسية وفصل الممارسات السياسية عن الأهداف والمؤثرات الدينية (علي، 1985)، وهو عكس نتيجة الدراسة حيث أن قضية فصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية كان لها أدنى متوسط حسابي بلغ (3.61) إذ أن عينة الدراسة ترفض قضية فصل الدين عن السياسة، بينما تتفق هذه النتيجة ونظرية بارسونز حيث يرى أن الشرعية للنظام السياسي حتى يستمر بقاءه يتم الحصول عليها من المؤسسات الدينية، فالشرعية هي من العموميات التطورية، تعلم على زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وتمهد السبيل لتحقيق تقدم أكثر للانتقال إلى مرحلة أخرى (هاريسون، 1998).

وتبين نتائج الدراسة أن هناك آليات متعددة يمكن أن تتشارك في تحقيق التنمية السياسية وهي الإعلام ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب والمؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية، فهي جهات متعددة لابد من أن تتشارك في عملها لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع الأردني حيث أن لكل منها دوره الخاص والمكمل للآخر فالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على تشكيل النخب السياسية الواعية بحقوقها المدنية والمثقفة سياسياً، حيث يؤكد روز شتاين على أهمية دور النخب الحاكمة في عملية السياسة العامة(هيجوت، 2001). ويرى شير أن الصفوة هي الوسيط للتفاعل ما بين الأحداث الحيوية والمعيارية فهم الذين يدركوا الجوهر الظاهراتي للأشياء بما لديها من بصيرة نافذة والتي تنتشر

عن طريق المحاكاة (نعيم، 1979). وتعمل وسائل الإعلام ومراكز البحوث على نشر الرسالة السياسية إلى كافة قطاعات المجتمع وبطريقة سهلة، وتدعم الدراسات السياسية التنمية السياسية من خلال الاطلاع على الوقائع والتطورات السياسية والمؤسسات التعليمية تنتج جيل مثقف سياسياً واعي بحقوقه ولدستور الدولة بطريقة علمية بحتة من خلال المناهج والندوات التعليمية ونهاية يأتي دور الأجهزة الأمنية التي تسهل سير كل ذلك بعيداً عن مصادر الشغب والتطرف، لضمان سير أي ندوة أو مؤتمر أو مسيرة سياسية تدل على القبول أو الرفض الفكري لأي قضية بصورة حضارية، بعيداً عن التخريب المادي الذي يضر بمصلحة المجتمع بشكل عام.

وتتفق هذه النتيجة ونظرية (ماكليلاند) "نظرية المجتمع المنجز"، حيث يرى أن هنالك علاقة بين دافع الانجاز وبين عدد متنوع من المؤشرات مثل خطط تعليم الأطفال الصغار، ووجود تخطيط للمستقبل، حيث أن الدوافع يمكن تعلمها بالرجوع إلى المثيرات الخارجية لأن معظم الدوافع يمكن اكتسابها في الطفولة المبكرة، مما يمكن من تحديد السلوك اللاحق (أبو طاحون، 1997)، وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية في توفير الطاقات التي لديها دافع الانجاز منذ الطفولة من خلال الخطط والمناهج التعليمية، وكذلك يرى (ليرنر) في "نظرية المجتمع الانتقالي" أن عملية التحديث عبارة عن سلسلة من العمليات التي تؤكد كل منها الأخرى، بدءً من التصنيع، مروراً بالتحضر، واتساع التعليم ثم المشاركة السياسية التي تقضي بالنهاية إلى تطوير الشخصية الحديثة مما يجعل الشخص قادراً على مراجعة قيمه، ومقبلاً على التجديد ومتطلعاً إلى المزيد من المشاركة (أبو العينين، 1993).

وبينت نتائج الدراسة أن من معوقات التنمية السياسية التي تعترض مسيرة التنمية السياسية في المجتمع الأردني غياب الدور السياسي الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب سواء كان ذلك ناتج عن الخلفية التاريخية المشوهة لمسيرة الأحزاب السياسية أو

بسبب الطبيعة العشائرية التقليدية للمجتمع الأردني، هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية، وضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفة، وكذلك انتهاج نمط الترشيح الشخصي ووجود معيقات تشريعية والمعالجة القسرية لازدواجية الدور المهني والسياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ووجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش، هذه المعيقات وغيرها مما يعترض مسيرة التنمية لابد من الوقوف عندها وقفة عقلانية جادة ومحاولة معالجتها وتخطيطها قبل صياغة مخطوط التنمية السياسية وهو الشيء الذي لا يصدر من أعلى الهرم السياسي وإنما من الأسفل من القاعدة الشعبية ذاتها من خلال تشريع القوانين التي تنصف الأحزاب السياسية وتدعم وجودها وإعادة ثقة الشعب بها ونشر الثقافة السياسية من خلال وسائل الإعلام وكافة مؤسسات المجتمع المدني والتشجيع على انتهاج نمط الترشيح الحزبي ومحاولة القضاء على سيطرة العلاقات التقليدية والنمط العشائري الذي أصبح غير قادر على مواجهة المتغيرات الحديثة للحياة السياسية في المجتمع الأردني والمجتمع الدولي بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة ونظرية ايزنشتد حيث يؤكد على ضرورة نضج الجماهير واكتسابهم القرارات السياسية إلى جانب توظيف نتائج التنمية الاقتصادية بشكل يحقق العدالة الاجتماعية (السمالوطي، 1981)، هذا مع عدم الإنكار للدور الإيجابي للعشائر في العملية السياسية.

وبينت نتائج الدراسة أن العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني تتمثل أولاً في استقرار النظام السياسي في الدولة نتيجة لأمن واستقرار الدولة وسيادة القانون، وإفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة، وتوافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية، وانقطاع الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية واستناد التنمية الاقتصادية إلى الحرية السياسية، ومساهمة التنمية السياسية في معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها

المؤسسة البرلمانية وكذلك تساهم التنمية السياسية في مكافحة البطالة والفقر واحتواء الدستور للأحزاب السياسية وتحقيق المشاركة الشعبية، وحل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية وغياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن إلا أن عدد من أفراد العينة يرى أن الأحزاب السياسية الموجودة في الأردن لا يزال لها ارتباطها الخارجي ومنه فإن التهديد الأمني قد يكون لا يزال موجود بسبب تلك الارتباطات الخارجية النسبية للأحزاب.

وتتفق هذه النتيجة ونظرية شيلز حيث يؤكد على أن كل الدول المختلفة تسعى للوصول إلى هدف مشترك وهو أن تصبح دولاً عصرية وديناميةِ وديمقراطية، ومتقدمة اقتصادياً وذات سيادة وفاعلية في الحياة الدولية، هذا الهدف هو الذي يدفع الدول إلى أن تأخذ بنموذج للديمقراطيات الغربية بعد إجراء التعديلات عليه (الشريفي، 2007).

فكانت هذه العوامل من العوامل المحلية التي سبقت مسيرة التنمية السياسية ومهدت الطريق لها وأملت ضرورة التنمية السياسية بعد استقرار النظام السياسي وسيادة القانون وتوافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية وهي عوامل محلية في غاية الأهمية لخوض مسيرة التنمية السياسية، حيث يصبح للنسق السياسي القدرة على صياغة السياسيات وعلى تنفيذها ضمن أجواء مستقرة وآمنة، وتتفق هذه النتيجة ونظرية (لوسيان باي) "النظرية السياسية ودراسة العالم الثالث"، حيث يؤكد على أن مفهوم التحديث السياسي يتضمن قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات وعلى تنفيذها وهي عنصر مهم في الوحدة السياسية التفاضلية.

وتشير هذه العوامل إلى صفات عالمية تطورية حيث أن التوازن والتكامل هو في الأصل النقطة التي يهدف النسق في مسلكه أن يصل إليها، وأن التغير يحدث بصورة تدريجية تلائمية أكثر مما يحدث بصورة مفاجئة وهذا ما يؤكده (بارسونز) في نظرية "التطورية

المحدثة"، وكما يرى كذلك أن هناك مصدرين للتغير في النظام، المصدر الداخلي، والمصدر الخارجي تلاؤم النسق، مع التغير الخارجي حيث أن المصادر الخارجية للتغير تتوقف على الميل الداخلي للتغير في النظام، وتوصل (بارسونز) إلى وجود متطلبات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق أن يواجهها إذا ما أراد البقاء (الموائمة، تحقيق التكامل، والكمون) وعلى التنظيم بوصفه نسقاً اجتماعياً أن يواجه هذه المتطلبات وأن يضمن لها التحقيق إذا ما أراد تحقيق وظائفه وهذا ما يتفق مع نتيجة الدراسة من حيث ضرورة تهيئة العوامل الداخلية من أجل مواكبة التحولات العالمية.

وقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية (الجنس) والمتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمل الراهن، العمل السابق، ومكان الإقامة) والمتغيرات الاقتصادية (الدخل الشهري) والمتغيرات السياسية (الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني، والخبرة في العمل السياسي) وغايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية مع وجود علاقة سلبية ضعيفة جداً (غير دالة إحصائياً) بين متغير الخبرة في العمل السياسي ومجالات الدراسة المختلفة تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (−0.181) و(−0.041)، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين متغير العمر ومعوقات التنمية السياسية وكانت قوة هذه العلاقة (0.222) ووجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين متغير العمر والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية بمعامل ارتباط مقداره (0.306).

كما بينت نتائج الدراسة وجود اتفاق جماعي من أفراد العينة حول غايات التنمية السياسية بغض النظر عن المتغيرات الاجتماعية حيث كانت قيم الأوساط الحسابية بجميع فئات المتغيرات الاجتماعية تقريباً (أعلى من 4) عند تحليل غايات التنمية السياسية بحسب المتغيرات

الاجتماعية، كما هو واضح في الجدول رقم (22)، أما بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية وآليات ومعوقات التنمية السياسية فقد بينت النتائج وجود حيادية جماعية بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها أفراد العينة، كما هو واضح في الجدول (24) و (26).

وبينت النتائج وجود شبه موافقة جماعية حول العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية بغض النظر عن المتغيرات الاجتماعية مع وجود فروقات دالة إحصائياً في هذا المجال يعزى لمكان الإقامة بالأخص بين سكان المدن بوسط حسابي (3.81)، وسكان القرى بوسط حسابي (3.29) ولا توجد فروقات دالة إحصائياً بين سكان المدن وسكان البادية وسكان القرى وسكان البادية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية.

من خلال ما تقدم نتوصل إلى أن عملية التنمية السياسية عملية تقتضي التناغم بين الأوضاع الداخلية والخارجية معاً، وأن التنمية السياسية تبدأ من الداخل فقط، أما العامل الخارجي فيأتي بدور المساعد ولا يقتضي فرض هذه العملية من الخارج، حيث أن لكل مجتمع خصوصيته التي تجعله مستقلاً بذاته في تحديد مساره التقدمي، من خلال إمكاناته وموارده الخاصة به والتي بدورها تحدد إمكانية، ومدى التغير المحتمل لهذا المجتمع.

خامساً: الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:

المجتمع الأردني نتيجة لانفتاحه السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، تأثر ويتأثر بالتحولات الخارجية، والتنمية السياسية "كعملية دينامية تعني تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، ذي أبعاد تقدمية بشكل أو بآخر" (الزيات، 2002)، لا يمكن تجاوزها من قبل المجتمع الأردني والحكومة الأردنية التي تتطلع بشغف إلى تحقيق التنمية السياسية مفتاحها مؤسسات المجتمع المدني والشباب بشكل خاص حيث ركزت العديد من البرامج الحكومية على فئة الشباب والذين يشكلون الفئة العظمى في المجتمع حيث بلغت نسبة السكان في الأعمار (15-64) (59.4) لعام 2006 (دائرة الإحصاءات العامة، 2007)، ومن تلك البرامج برنامج شباب كلنا الأردن، والذي يهتم بتوعية فئة الشباب ومحاولة دمجهم في العملية السياسية بطريقة حضارية مدروسة.

وبما أن التنمية السياسية منهج لابد منه على الصعيد المحلي لمواكبة التحولات الخارجية والذي أما لم تسلكه الدولة بإرادتها فإنه سيفرض عليها من الخارج بطريقة أو بأخرى، فهي عملية مهمة تمهد طريق التنمية في المجتمع الأردني بكافة مجالاتها (الاقتصادية والسياسية والثقافية)، إلا أنه لابد من التأكيد على أنها عملية لا يمكن فرضها من الأعلى بل هي عملية لا يمكن أن تنجح إلا إذا بدأت من القاعدة الشعبية بناءً على ثقافة سياسية واعية مستمدة من أجواء سياسية ديمقراطية من خلال الآليات التي تساهم في إنجاح هذه العملية والتي تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات والنقابات المهنية والأجهزة الأمنية.

ومن نتائج الدراسة يمكن استخلاص ما يلي:

1. يمكن تحديد غايات التنمية السياسية من وجهة نظر النخبة السياسية من خلال الغايات التي تنشدها والتي تتمحور في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي بناء الديمقراطية وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع وتوفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب سياسية وتجمعات نسائية وشبابية ومنتديات ثقافية وتحقيق التنمية الاقتصادية وهي عملية تتطلب ضرورة الموائمة بين أطراف المعادلة الصعبة والتي تتمثل في السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) والشعب (من خلال مؤسسات المجتمع المدني)، وتحسين العلاقة ما بين الطرفين وضرورة تفعيل المشاركة الشعبية في العملية السياسية تفعيلاً حقيقياً ينطلق من العقلانية والموضوعية بعيداً عن السلطوية التقليدية والمحسوبية التي تغص بها الحياة السياسية في المجتمع الأردني، وهو ما يجعل من هذه العملية عملية صعبة تتطلب تكثيف الجهود الرسمية في تعديل بعض القوانين بجعلها مواكبة للتطورات العالمية فيما يخص تكوين الأحزاب وحرية عملها واجتماعها بما يدعم التنمية السياسية وعدم الاقتصار في العمل على أرض الواقع متناسين الجانب النظري المهم في عملية التنمية السياسية.
2. تتفق النخبة السياسية على أن وسائل الإعلام ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات التعليمية والنقابات المهنية والأحزاب السياسي وكافة مؤسسات المجتمع المدني تساهم في تنامي الأجواء الديمقراطية وتكوين اتجاهات الرأي ونشر الثقافة السياسية وتحقيق الوعي السياسي وتوجيه وتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية، والتي تعمل كآليات مهمة يمكن من خلالها تحقيق التنمية السياسية والتي تساند عمل الأحزاب السياسية والتي غدا وجودها بشكل صوري فقط وفي حال غياب دورها الفعلي تقوم الآليات الأخرى وبالأخص النقابات المهنية إبداء دورها والقيام به على الرغم من أن ذلك يؤدي إلى ازدواجية دورها المهني والسياسي.

وانشغالها عن ممارسة دورها في المعارضة الحقوقية بالمعارضة السياسية إلا أنها تـساهم بشكل فاعل في العملية السياسية إلى جانب عملها المهني مما يجعل هناك تفاعل في الأدوار ما بينها وبين الأحزاب السياسية حيث تجد النخب السياسية منبراً لها للمشاركة في العمـل السياسي.

3. هناك العديد من المعيقات التي تعترض مسيرة التنمية السياسية من وجهـة نظـر النخبـة السياسية والتي لابد من التغلب عليها ومعالجتها لإنجاح التنمية السياسية والتي تتمثـل فـي ضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام اتجاه القضية الوطنيـة وشيوع حالة شعبية محبطة بسبب فشل التجارب الحزبية والـذاكرة التاريخيـة المرتبطـة بالأحكام العرفية إلى جانب ضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفـة وسـيطرة العلاقات والروابط التقليدية التي أدت إلى انتهاج نمط الترشيح الشخصي الذي يضعف قدرة البرلمان بالمساهمة في عملية التنمية السياسية باعتمادها إلى نخب تقليدية عشائرية إلى حد كبير وليس إلى نخب سياسية مثقفة وواعية سياسياً، مما يؤدي إلى وجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش وفي بعض الأحيان يظهر عـدم قـدرة طروحات الموروث السياسي العشائري على مواجهة المتغيرات الحديثة العالمية في ظـل غياب دور الأحزاب السياسية بسبب وجود معيقات تشريعية (مثل قانون الانتخاب وقـانون الاجتماعات) والمعالجة القسرية لازدواجية الدور المهني والسياسي لمؤسـسات المجتمـع المدني، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والذي يظهـر بـشكل واضـح مـن خـلال الانتخابات النيابية حيث تتنافس العشائر على المقاعد النيابية بدلاً مـن منافـسة الأحـزاب السياسية.

4. تقر النخبة السياسية بأن الانقطاع النسبي للعلاقات الخارجية للأحزاب السياسية في الأردن أدى إلى غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن وسيادة القانون واستقرار النظام السياسي وتشكل الهيكل السياسي للدولة الأردنية وإفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة، وهي عوامل محلية من الضروري تحققها قبل الشروع بمسيرة التنمية السياسية والتي تصب ثمارها في التنمية الاقتصادية من خلال الحرية السياسية وتمهيد المجال الداخلي لوجود استثمارات خارجية تنعش الاقتصاد المحلي، ومكافحة البطالة والفقر من خلال تحقيق التكامل بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الفوائد السياسية المحلية للتنمية السياسية حيث تساهم في الإنعاش السياسي المحلي من حيث معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية وحل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية واحتواء الدستور للأحزاب السياسية مما يحقق المشاركة الشعبية الفاعلة في الحياة السياسية.
5. أن التنمية السياسية مفهوم تم استحداثه في المجتمع الأردني لمحاولة تطوير النظام السياسي، حيث يمثل الأردن جزء من المجتمعات النامية والتي تعاني من التخلف السياسي ومن هنا كان على الدولة الأردنية ضرورة اعتماد منهج التنمية السياسية لتطوير النظام السياسي التقليدي / السلطوي وإضفاء الطابع القومي على العملية السياسية وتحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية ومحاولة الوصول إلى حلول سليمة لازمات النظام السياسي.
6. عدم وجود علاقة بين المتغيرات (الشخصية الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية) للنخبة السياسية ومجالات الدراسة (غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية)، إلا في بعض المتغيرات لبعض المجالات، وهذا يشير إلى عدم تأثر غايات التنمية السياسية ومحاورها بالمتغيرات الخاصة بأفراد العينة (النخبة

السياسية) وهي نتيجة ذات وجهين: وجه سلبي إذ أن عدم وجود الفروق يدل على عدم أهمية التنمية السياسية بالنسبة لأفراد العينة وعدم مصداقية في إجابات أفراد العينة والوجه الإيجابي وهو وجود اتفاق جماعي لأفراد العينة حول غايات وآليات ومعوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية بغض النظر عن المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بهم وهو يدل على عدم تأثر الايدولوجيا العامة بالمرجعيات الخاصة، وبما أن عينة الدراسة هي النخبة السياسية الحاكمة والتي يتم اختيارها والموافقة عليها من قبل الشعب فالأغلب على نتيجة التحليل هو الوجه الإيجابي.

7. وجود علاقة بين متغير العمر ومجالات الدراسة (معوقات التنمية السياسية والعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني) ووجود علاقة بين متغير مكان الإقامة ومجال الدراسة (العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية).
8. إن التنمية السياسية لا يمكن إحداثها إلا بتوافر مستلزماتها والمتمثلة في حياة ديمقراطية، سيادة القانون، احترام الحريات العامة، المساواة وقانون أحزاب يقوم على الاعتراف بشرعيتها وحقها بالتواصل مع الشعب وحقها في الوصول إلى مقاليد الحكم وقانون انتخاب عصري يسمح بتبادل السلطة سليماً وامتداد فكري عربي مشروع.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن سرد بعض التوصيات والتي تتلخص فيما يلي:

1. تطوير برامج ثقافية وإعلامية من شأنها أن تحث الشعب على المشاركة السياسية الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني والتي من ضمنها الأحزاب التي تساهم في التنمية السياسية وتنظم المشاركة السياسية وتطوير الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية وبالأخص الشباب الذين يشكلون الفئة العظمى في المجتمع من خلال تحسين صورة الأحزاب في الرسائل الثقافية والإعلامية.
2. يجب على الأسرة والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات تولي الدور الأكبر في توعية الشباب سياسياً وتشجيع مشاركتهم وتنظيمها وعدم عزوفهم عن المشاركة السياسية.
3. تشجيع الدراسات التي تتناول موضوع التنمية السياسية وتطويرها وزيادة مشاركة النخبة السياسية وتعاونها مع الباحثين في هذا المجال، وخاصة الدراسات التي تتناول موضوعات أسس الترشيح والانتخاب، ووسائل تطوير الثقافة السياسية والمشاركة الشعبية ووسائل تطوير الحياة الحزبية في المجتمع الأردني، ومدى مساهمة النخب السياسية في دعم مسيرة التنمية السياسية، ووسائل إنتاج النخب السياسية، وأهمية تعديل الدستور في دعم التنمية السياسية، ومستقبل التنمية السياسية في المجتمع الأردني، دراسة التنمية السياسية من وجهة نظر الشعب.
4. يجب عدم تجاهل معيقات التنمية السياسية في المجتمع الأردني، والعمل على تجاوزها من أجل إنجاح عملية التنمية السياسية، فنحن أمام مسيرة تحديث صعبة ولابد من تضافر الجهود فيها حيث إننا لا زلنا نعاني من التأخر في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

5. ضرورة الموائمة والتكامل ما بين الظروف الداخلية والتطورات السياسية الخارجيـــة مـــع ضمان الاستقرار الداخلي.

المراجع

- إبراهيم، حسنين توفيق. (1998). آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر، أبعاد، العدد السابع.
- أبو العينيين، فتحي. (1993). الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية، المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث، شؤون اجتماعية، العدد 38.
- أبو طاحون، عدلي علي. (1997). في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- بشير، اسكندر. (1997). التحديث السياسي.
- بورادة، حسين. (1993). الإصلاحات السياسية في الجزائر (1988-1992)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بيلي، فرانك. (2004). معجم بلاك ويل للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ترجمة مركز الخليج للأبحاث.
- جيدنز، انتوني. (1985). دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة أدهم عظيمة، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.
- جيفر، روبرت، ادوارد ألستير. (1999). القاموس الحديث للتحليل السياسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي.
- حاطوم، نور الدين. (1986). العمل العربي المشترك، شؤون عربية، حزيران.

- حداد، مهنا يوسف. (1993). اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات في الأردن، شؤون اجتماعية، العدد 39.

- حداد، مهنا يوسف. (1993). الدعاية الانتخابية في الأردن، 1989، شؤون اجتماعية، العدد 38.

- الحسن، إحسان محمد. (2005). مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

- الحسيني، السيد. (1985). النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

- الحمارنة. مصطفى. (2003). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد، عمان.

- الحوارني، هاني. (2003). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد، عمان.

- الخزاعلة، عبد العزيز. (2003). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد، عمأن.

- خمش، مجد الدين عمر. (1999). علم الاجتماع، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى.

- خيري، مجد الدين. (1994). المتغير السياسي والتنمية الاجتماعية، شؤون عربية، العدد 79.

- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، العدد9، أيار 2007.

- الرشدان، عبد الفتاح. (1997). رؤية في التنمية العربية، شؤون اجتماعية، العدد 55.

- الزيات، السيد عبد الحليم. (2002). التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول.
- الزيات، السيد عبد الحليم. (2002). التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثاني.
- الزيات، عبد الحليم. (1995). التحديث السياسي، في المجتمع المصري؛ دراسة سوسيوتاريخية، دار المعرفة، الإسكندرية.
- السمالوطي، نبيل. (1978). بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتب، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- السيد، رضوان. (2004). العرب والمستقبل والشرعية السياسية، شؤون إستراتيجية، العدد 10.
- الشرعة، فراس خليفة. (1999). المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- الشريفي، نداء صادق. (2007). تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة استقرائية استنباطية، دار جهينة، عمان.
- عارف، نصر محمد. (1998). النظرية السياسية المقارنة، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، فيرجينيا.
- عبد القادر، والمنوفي. (2002). النظريات والنظم السياسية، دار نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى.

- العتيبي، علي دعيج. (2005). الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- عثمان، إبراهيم. (2003). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد، عمان.

- العثمان، عثمان. (2001). الأردن وتحديات المستقبل، شؤون إستراتيجية، العدد الأول.

- عثمان، عثمان. (2004). التنمية السياسية العربية بين الواقع والطموح، التجربة الأردنية نموذجاً، شؤون استراتيجية، العدد (11)، السنة الثالثة.

- علي، محمد أحمد. (1985). دور المثقفين في التنمية السياسية، دار الكتب، القاهرة، الجزء الأول.

- العويني، محمد علي. (1982). الراديو والتنمية السياسية، عالم الكتب، القاهرة.

- العيسوي، عبد الرحمن. (1993). سيكولوجيا التنمية، شؤون اجتماعية، العدد 40.

- الفريجات، غالب. (2005) على طريق التنمية السياسية، دار أزمنة، عمان، الطبعة الأولى.

- القرعان، سلطان ناصر. (2005). الثقافة السياسية في الريف الأردني، دائرة المكتبة الوطنية، اربد، الطبعة الأولى.

- قنبرصي، عاطف. (2002). إعادة نظر، دور الدولة، المستقبل العربي، العدد 282.

- الكاشف، علي. (1985). التنمية الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة.

- كالفرت، سوزان، كالفرت بيتر. (2002). السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة عبدالله الغامدي، النشر العلمي والمطابع السعودية.

- كرو، جراهام. (2002). الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية ما بعد الثلاثة عوالم، ترجمة جمال أبو شنب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- كوهن، بيرس. (1980). النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ليلة، علي. (2000). نظرية علم الاجتماع، المكتبة العصرية، الإسكندرية.
- ماكليلاند، دافيد. (1998). مجتمع الانجاز، ترجمة محمد فرج وعبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- متيكس، هدى. (1993). دور المؤسسات في رعاية التطور الديمقراطي، شؤون اجتماعية، العدد 40.
- مجموعة من المتخصصين. (1994). قاموس الفكر السياسي، الجزء الأول، ترجمة انطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- مجموعة من المتخصصين. (1994). قاموس الفكر السياسي، الجزء الثاني، ترجمة انطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- محافظة، علي. (2003) (2003). دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، دار سندباد، عمان.
- محمد، محمد علي. (1995). أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثاني.
- المديرس، فلاح عبدالله. (1999). الدور السياسي الاجتماعي لـ جمعية الخريجين الكويتية، شؤون اجتماعية، العدد 64.

- مسلم، عدنان. (1999). الشباب والتغير الاجتماعي، شؤون اجتماعية، العدد 63.
- المسيعدين، يوسف سلامة. (2001). التحول الديمقراطي للاستقرار السياسي في الأردن (1989-1999)، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- منصور، عبدالملك. (2004). النخب والجماهير العربية، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الطبعة الأولى.
- منيرة، بكر مصباح. (2001). الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 106.
- مهنا، محمد نصر. (1991). النظرية السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية.
- الميلي، محمد. (2000). المسائل والتحديات التي تواجه الأمة العربية مع إطلالة القـرن الحادي والعشرين: الخيارات والحلول، شؤون عربية، العدد 104.
- نعيم، أحمد سمير. (1979). النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، مصر.
- النقرش، عبد الله (2005). ممحددات التنمية السياسية في الأردن، مركز الاستشارات في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤته، مقدمة لوزارة التنمية السياسية.
- النقرش، عبدالله. (2002). دور الأحزاب السياسية، المجلة الثقافية، العدد 66.
- هاريسون، ديفيد. (1998). علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمـد برهـوم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

- هيجوت، ريتشارد. (2001). نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الطبعة الأولى.
- يانكوفيتش، بيتر. (1995). التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، المنتدى، العـــدد 126.

الملاحق

ملحق رقم 1: الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

أخي المواطن .... أختي المواطنة

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة غايات وآليات التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، وبيان رأي أفراد العينة فيما يتعلق بغايات التنمية السياسية وغاياتها وآلياتها ومشكلاتها وأهدافها والعوامل المحلية والخارجية التي أملت ضرورة التنمية السياسية في المجتمع الأردني، وتعتبر غايات هذه الدراسة هي غايات علمية بحتة، وستعامل كل المعلومات الواردة بسرية تامة إن شاء الله، لذا نرجو تعاونكم في ملء هذا الاستبيان في سبيل خدمة مصلحة الوطن، شاكرين حسن تعاونكم مقدماً.

الباحثة: منى بركات الربيع

البيانات الأولية:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. العمر: ....
3. المستوى التعليمي: ☐ ثانوي فما دون ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
4. الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل
5. مكان الإقامة: ☐ مدينة ☐ قرية ☐ بادية
6. العمل الراهن: ☐ وزير ☐ نائب ☐ عين
7. هل سبق لك أن كنت: ☐ وزير ☐ نائب ☐ عين ☐ لا
8. سنوات الخبرة في العمل السياسي: ....
9. الدخل الشهري: ....
10. هل تنتمي / انتميت إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني؟ ☐ نعم ☐ لا

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولاً: إلى أي مدى توافق على الفقرات التالية فيما يتعلق بغايات التنمية السياسية:					
1. تفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي.					
2. بناء الديمقراطية.					
3. تحقيق التوازن السياسي.					
4. تفعيل الحريات العامة.					
5. بناء الدولة القومية.					
6. تحقيق التنمية الاقتصادية.					
7. تطوير الثقافة السياسية للمجتمع.					
8. تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في المجتمع.					
9. فصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية (العلمانية).					
10. تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.					
11. الاهتمام بتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية.					
12. مواجهة المشاكل والأزمات المتمثلة في (التكامل السياسي، المشاركة الشعبية).					
13. تداول السلطة التشريعية والتنفيذية.					
14. تعديل أنماط السلوك بصورة تتلائم مع الأهداف السياسية المنشودة.					
15. تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.					
16. توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وطنية ذات تمثيل واسع.					
17. ضمان حقوق المرأة كافة وتحفيز مشاركتها في جميع الحقول بما فيها مجلس النواب.					
18. ضمان مشاركة الشباب في عملية التنمية السياسية.					
19. إعلاء قيم التسامح والتعددية والعقلانية والنسبية.					
20. تعزيز أسلوب الحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة والتعبير عن نفسه.					
21. انتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والمساواة والاندماج في المجتمع.					
22. تعظيم خصال ومزايا الشخصية الوطنية الأردنية: الكرامة، العزة، النخوة، الانتصار للحق، والتكافل.					

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ثانياً: إلى أي مدى توافق على الفقرات التالية فيما يتعلق بآليات التنمية السياسية:					
1. تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال إنتاج النخب السياسية ونشر الثقافة السياسية.					
2. تساهم الأجهزة الأمنية بدور مهم في تحقيق التنمية السياسية.					
3. يساهم الإعلام بدور بارز في تحقيق التنمية السياسية.					
4. تساهم مراكز البحوث والدراسات في تكوين اتجاهات الرأي العام وتنامي الأجواء الديمقراطية.					
5. تدعم المشاركة السياسية للنقابات المهنية عملية التنمية السياسية.					
6. تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توجيه وتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية.					
7. تساهم المؤسسات التعليمية في تحقيق الوعي السياسي والتنمية السياسية.					
ثالثاً: إلى أي مدى توافق على الفقرات التالية فيما يتعلق بمعوقات التنمية السياسية					
1. ميل منظمات المجتمع المدني إلى المعارضة السياسية بدلاً من المعارضة الحقوقية.					
2. وجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش.					
3. شيوع حالة شعبية محبطة بسبب فشل التجارب الحزبية.					
4. انتهاج نمط الترشيح الشخصي يضعف قدرة البرلمان بالمساهمة في عملية التنمية السياسية.					
5. استمرار خوف الفئات الاجتماعية المختلفة من العمل السياسي. المنظم بسبب الذاكرة التاريخية المرتبطة بالأحكام العرفية.					
6. ضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية.					
7. استمرار الازدواجية بين الدور المهني والدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.					
8. المعالجة القسرية لازدواجية الدور المهني والسياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.					
9. سيطرة العلاقات والروابط التقليدية.					
10. ضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفة.					
11. وجود معيقات تشريعية (مثل قانون الانتخاب وقانون الاجتماعات).					
12. عدم قدرة طروحات الموروث السياسي العشائري على مواجهة المتغيرات الحديثة وتحقيق التنمية السياسية.					

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
رابعاً: إلى أي مدى توافق على الفقرات التالية فيما يتعلق بالعوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية					
1. غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن.					
2. استقرار النظام السياسي في الأردن نتيجة لأمن واستقرار الدولة.					
3. سيادة القانون.					
4. إفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة.					
5. توافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية.					
6. استناد التنمية الاقتصادية إلى الحرية السياسية.					
7. تساهم التنمية السياسية في معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية.					
8. تساهم التنمية السياسية في حل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية.					
9. تساهم التنمية السياسية في مكافحة البطالة والفقر من خلال تكاملها مع التنمية الاقتصادية.					
10. تساهم عملية احتواء الدستور للأحزاب السياسية في تحقيق المشاركة الشعبية السياسية الفاعلة.					
11. انقطاع الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية.					

ملحق رقم 2: توزيع أفراد العينة (التكرارات والنسب المئوية)

توزيع أفراد العينة حسب غايات التنمية السياسية

الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. تفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي.	التكرار		1	2	54	45
	النسبة		1	2	52.9	44.1
2. بناء الديمقراطية.	التكرار				50	52
	النسبة				49	51
3. تحقيق التوازن السياسي.	التكرار		1	5	53	42
	النسبة		1	5	52.5	41.6
4. تفعيل الحريات العامة.	التكرار			5	44	52
	النسبة			5.9	43.1	51
5. بناء الدولة القومية.	التكرار	4	7	9	45	32
	النسبة	4.1	7.2	9.3	46.4	33
6. تحقيق التنمية الاقتصادية.	التكرار			3	44	53
	النسبة			3	44	53
7. تطوير الثقافة السياسية للمجتمع.	التكرار		1		54	45
	النسبة		1		54	45
8. تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في المجتمع.	التكرار		2	5	41	52
	النسبة		2	5	41	52
9. فصل الممارسات السياسية عن المؤثرات الدينية (العلمانية).	التكرار	12	12	13	32	33
	النسبة	11.8	11.8	12.7	31.4	32.4
10. تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.	التكرار		3	5	54	40
	النسبة		2.9	4.9	52.9	39.2
11. الاهتمام بتوعية المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية.	التكرار				43	57
	النسبة				43	57
12. مواجهة المشاكل والأزمات المتمثلة في (التكامل السياسي، المشاركة الشعبية).	التكرار		1	9	57	32
	النسبة		1	9	57.6	32.3
13. تداول السلطة التشريعية والتنفيذية.	التكرار	1	3	6	58	34
	النسبة	1	2.9	5.9	56.9	33.3
14. تعديل أنماط السلوك بصورة تتلائم مع الأهداف السياسية المنشودة.	التكرار	1	2	7	67	24
	النسبة	1	2	6.9	66.3	23.8

الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
15. تفعيل دور السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.	التكرار			3	35	64
	النسبة			2.9	34.3	62.7
16. توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وطنية ذات تمثيل واسع.	التكرار		1	8	44	49
	النسبة		1	7.8	43.1	48
17. ضمان حقوق المرأة كافة وتحفيز مشاركتها في جميع الحقول بما فيها مجلس النواب.	التكرار	1	2	5	60	33
	النسبة	1	2	5	59.4	32.7
18. ضمان مشاركة الشباب في عملية التنمية السياسية.	التكرار			3	58	41
	النسبة			2.9	56.9	40.2
19. إعلاء قيم التسامح والتعددية والعقلانية والنسبية.	التكرار			3	58	39
	النسبة			3	58	39
20. تعزيز أسلوب الحوار والقبول بالآخر وحقه في المشاركة والتعبير عن نفسه.	التكرار			2	46	54
	النسبة			2	45.1	52.9
21. انتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة المواطنة والمساواة والاندماج في المجتمع.	التكرار			5	50	47
	النسبة			4.9	49	46.1
22. تعظيم خصال ومزايا الشخصية الوطنية الأردنية: الكرامة، العزة، النخوة، الانتصار للحق، والتكافل.	التكرار		5	3	45	49
	النسبة		4.9	2.9	44.1	48

توزيع أفراد العينة حسب آليات التنمية السياسية

الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال إنتاج النخب السياسية ونشر الثقافة السياسية.	التكرار	3	14	17	46	20
	النسبة	3	14	17	46	20
2. تساهم الأجهزة الأمنية بدور مهم في تحقيق التنمية السياسية.	التكرار	13	14	12	47	15
	النسبة	12.9	13.9	11.9	46.5	14.9
3. يساهم الإعلام بدور بارز في تحقيق التنمية السياسية.	التكرار	3	12	11	47	28
	النسبة	3	11	10.9	46.5	27.7
4. تساهم مراكز البحوث والدراسات في تكوين اتجاهات الرأي العام وتنامي الأجواء الديمقراطية.	التكرار	5	8	17	56	16
	النسبة	4.9	7.8	16.7	54.9	15.7
5. تدعم المشاركة السياسية للنقابات المهنية عملية التنمية السياسية.	التكرار	3	13	12	54	20
	النسبة	2.9	12.7	11.8	52.9	19.6
6. تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توجيه وتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية.	التكرار	2	14	8	60	
	النسبة	1.9	13.6	7.8	58.3	18.4
7. تساهم المؤسسات التعليمية في تحقيق الوعي السياسي والتنمية السياسية.	التكرار	4	15	13	56	13
	النسبة	4	14.9	12.9	55.4	12.9

توزيع أفراد العينة حسب معوقات التنمية

الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. ميل منظمات المجتمع المدني إلى المعارضة السياسية بدلاً من المعارضة الحقوقية.	التكرار	9	24	18	40	8
	النسبة	9.1	24.2	18.2	40.4	8.1
2. وجود ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة وتعتمد منهج الإقصاء والتهميش..	التكرار	14	21	17	39	10
	النسبة	13.9	20.8	16.8	38.6	9.9
3. شيوع حالة شعبية محبطة بسبب فشل التجارب الحزبية.	التكرار	9	15	9	38	31
	النسبة	8.8	14.7	8.8	37.3	30.4
4. انتهاج نمط الترشيح الشخصي يضعف قدرة البرلمان بالمساهمة في عملية التنمية السياسية	التكرار	6	20	8	43	26
	النسبة	5.8	19.4	7.8	41.7	25.2
5. استمرار خوف الفئات الاجتماعية المختلفة من العمل السياسي. المنظم بسبب الذاكرة التاريخية المرتبطة بالأحكام العرفية.	التكرار	10	16	9	36	32
	النسبة	9.7	15.5	8.7	35	31.1
6. ضعف مقدرة الرسالة الإعلامية على التأثير في تكوين الرأي العام تجاه القضية الوطنية.	التكرار	8	16	6	50	23
	النسبة	7.8	15.5	5.8	48.5	22.4
7. استمرار الازدواجية بين الدور المهني والدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.	التكرار	9	20	14	47	11
	النسبة	8.9	19.8	13.9	46.5	10.9
8. المعالجة القسرية لازدواجية الدور المهني والسياسي لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب	التكرار	7	15	22	55	4
	النسبة	6.8	14.6	21.4	53.4	3.9
9. سيطرة العلاقات والروابط التقليدية.	التكرار	6	11	17	50	19
	النسبة	5.8	10.7	16.5	48.5	18.4
10. ضعف الثقافة السياسية لدى الفئات الشعبية المختلفة.	التكرار	3	14	7	54	25
	النسبة	2.9	13.6	6.8	52.4	24.3
11. وجود معيقات تشريعية (مثل قانون الانتخاب وقانون الاجتماعات).	التكرار	6	18	13	46	18
	النسبة	5.9	17.8	12.9	45.5	17.8
12. عدم قدرة طروحات الموروث السياسي العشائري على مواجهة المتغيرات الحديثة وتحقيق التنمية السياسية.	التكرار	7	19	9	43	21
	النسبة	7.1	19.2	9.1	43.4	21.2

توزيع أفراد العينة حسب العوامل المحلية التي أملت ضرورة التنمية السياسية

الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. غياب التهديد الأمني الذي كانت تشكله النظم القومية للأردن.	التكرار	5	17	21	41	14
	النسبة	5.1	17.3	21.4	41.8	14.3
2. استقرار النظام السياسي في الأردن نتيجة لأمن واستقرار الدولة.	التكرار	5	2	6	57	31
	النسبة	5	2	5.9	46.4	30.7
3. سيادة القانون.	التكرار	3	3	8	59	26
	النسبة	3	3	8.1	59.6	26.3
4. إفراز مؤسسات مدنية تنظم علاقة المجتمع بالدولة.	التكرار	1	6	11	68	15
	النسبة	1	5.9	10.9	67.3	14.9
5. توافر الهيكل السياسي للدولة الأردنية	التكرار	2	5	9	69	13
	النسبة	2	5.1	9.2	70.4	13.3
6. استناد التنمية الاقتصادية إلى الحرية السياسية.	التكرار	1	8	14	61	14
	النسبة	1	8.2	14.3	62.2	14.3
7. تساهم التنمية السياسية في معالجة ضعف المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية.	التكرار	3	8	14	56	18
	النسبة	3	8.1	14.1	56.6	18.2
8. تساهم التنمية السياسية في حل معضلة تدني فاعلية صيغ الرقابة العامة (الشعبية والإعلامية) على الهيئات والمؤسسات الحكومية.	التكرار	3	14	11	57	15
	النسبة	3	14	11	57	15
9. تساهم التنمية السياسية في مكافحة البطالة والفقر من خلال تكاملها مع التنمية الاقتصادية.	التكرار	4	12	13	51	19
	النسبة	4	12.1	13.1	51.5	19.2
10. تساهم عملية احتواء الدستور للأحزاب السياسية في تحقيق المشاركة الشعبية السياسية الفاعلة.	التكرار	6	8	15	54	17
	النسبة	6	8	15	54	17
11. انقطاع الارتباطات الخارجية للأحزاب السياسية.	التكرار	4	6	13	50	23
	النسبة	4.2	6.3	13.5	52.1	24

Abstract

Al Rabee, Muna Barakt. Political Development in the Jordanian Society from a Point of View of Jordanian Political Elite. Master Study, Yarmouk University, 2008. (Supervisor: Professor Fahmi Al Ghazwi).

The study examines political elite perceptions in the Jordanian society concerning concept, mechanisms and limitations of political development, domestic and foreign factors that promoted the need for political development. For data collection, the study used a questionnaire administrated to a sample consisting of 103 deputies, senates and ministers selected purposefully from legislative and executive authorities. Findings indicated that the objectives of the political developments fro the political elite perceptions in Jordan is to achieve political stability and balance, building democracy, developing the political culture for the society, achieve the political participation and to separate between the different authorities and to achieve the economic development. As for the political development mechanisms, the Jordanian political elite agrees on the contribution of the mass media, educational institutions and research centers and all society institutions in the building a democratic environment via promoting political awareness and culture, forming the public opinion and encouraging the political participation. The limitations of the political development from the Jordanian political elite is

the Jordanian political elite reported that the absence of any security threats, the prevalence of the law, the political stability, beginning the economic development process and the existence of a political structure in Jordan. The study also showed that there was no relationship between the study subjects' background and their perceptions towards the objectives, mechanisms and obstacles for the political development. Based on these results, the study suggested the need for developing the different programs to promote the political participation and activate the role of the Jordanian family in the political development.

Key words: Political Development, Political Elite.